الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/347
12 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩١ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المقدم من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، حسب طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٥٣/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ ويرد التقرير في المرفق.

* A/49/150.

271094 261094 94-34713

المرفق

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٤
أولا - الاتجاهات الرئيسية وقضايا التنمية الصناعية الدولية	٤ - ٢٦	٤
ألف - الاتجاهات الاقليمية	٤ - ١٨	٤
١ - أفريقيا	٤ - ٧	٤
٢ - المنطقة العربية	٨ - ١٠	٥
٣ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١١ - ١٣	٦
٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤ - ١٥	٧
٥ - البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	١٦ - ١٨	٨
باء - الاتجاهات العالمية	١٩ - ٢٦	٩
ثانيا - الأولويات الجديدة وإصلاح الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	٢٧ - ٣٥	١١
ثالثا - الاتجاهات الرئيسية لبرامج اليونيدو وخدماتها	٣٦ - ١٢٧	١٣
ألف - النمو والقدرة على المنافسة في المجالين الصناعي والتكنولوجي	٣٧ - ٤٣	١٤
باء - تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة	٤٤ - ٥٠	١٦
جيم - التنمية العادلة من خلال التنمية الصناعية	٥١ - ٥٨	١٨
دال - التنمية الصناعية المتوافقة مع البيئة	٥٩ - ٩٤	٢١
هاء - التعاون الدولي في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا الصناعيين	٩٥ - ١١٢	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
واو - اعتبارات خاصة	١١٣ - ١٢٧	٣٥
١ - اشراك المرأة في التنمية الصناعية	١١٣ - ١٢١	٣٥
٢ - تنمية القطاع الخاص	١٢٢ - ١٢٧	٣٧
رابعا - الاحتمالات: دور منظومة الأمم المتحدة	١٢٨ - ١٣٢	٣٨
التذييل		
إعلان ياوندي		٤١

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٤٧ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، من الأمين العام، بين أمور أخرى، أن يدعو المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى تقديم تقرير اليها في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذه. وقد طلب في ذلك القرار إلى اليونيدو أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب، في برامجها ومشاريعها وأنشطتها، الالتزامات المتصلة بتعزيز التنمية المستدامة التي اتفق عليها في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الفقرة ٢). كما وردت توصية بأن تقوم اليونيدو بتعزيز تعاونها مع المنظمات في القطاعين العام والخاص ولا سيما في مجالات التنمية الصناعية (الفقرة ٣) وبتشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع (الفقرة ٦).

٢ - وهذا التقرير مقدم من اليونيدو استجابة لتلك الدعوة. ويقدم التقرير استعراضا إجماليا للاتجاهات الرئيسية وقضايا التنمية الصناعية الدولية (الفرع الأول)؛ ويعطي تفصيلات عن استجابة اليونيدو من حيث أولوياتها الجديدة وإصلاحها التنظيمي (الفرع الثاني)، ويصف برامج اليونيدو أنشطتها الرئيسية، مع تأكيد خاص على تلك التي نص عليها القرار، أي البيئة والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (الفرع الثالث)؛ ويختتم بإلقاء نظرة على دور منظومة الأمم المتحدة (الفرع الرابع).

٣ - ويتناول هذا التقرير التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي بوصفهما بعدا أساسيا في عملية التنمية الشاملة وحجر زاوية في التنمية البشرية المستدامة. ويؤكد الأمين العام، في تقريره المعنون "خطة للتنمية" (A/48/935) أن "كل بعد من أبعاد التنمية أساسي لنجاح جميع الأبعاد الأخرى، وأيضا للمفهوم الأساسي للتقدم الذي يكون محوره الإنسان. ولا سبيل الى نجاح التنمية باتباع أي من تلك الأبعاد دون سواه، ولا يمكن استبعاد أي بعد منها من العملية الإنمائية." (الفقرة ٢١١). وبناء على ذلك، فإن هذا التقرير يفصل الدور الذي يؤديه التعاون الصناعي الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقيم الصلة بين التنمية الصناعية والمسائل الرئيسية الأخرى مثل البيئة والتنمية المنصفة وتنمية الموارد البشرية.

أولا - الاتجاهات الرئيسية وقضايا التنمية الصناعية الدولية

ألف - الاتجاهات الإقليمية

١ - افريقيا

٤ - كان للثمانينات وقع سلبي على التنمية الاقتصادية في افريقيا. فالهياكل الصناعية القائمة تضعضعت إلى حد كبير. وبعد حدوث تحسن يسير في أواخر الثمانينات، شهدت السنوات التالية تدهورا مطردا في الأداء الاقتصادي في المنطقة، مع نقص متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٨ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٢. وعلى الصعيد دون الإقليمي، كان ثمة

تفاوت شديد في الاتجاهات. فقد سجل الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا البالغ عدد أعضائه إحدى عشرة دولة معدل نمو سلبيا قدره - ١,٩ في المائة خلال هذه الفترة؛ وحقق الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا البالغ عدد أعضائه ١٦ دولة نموا حقيقيا إيجابيا ولكنه بطيء (متوسطه ٥,٦ في المائة، هبط إلى ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٢)؛ وحققت بلدان المغرب الخمسة نموا حقيقيا متوسطه ٢,٨ في المائة؛ وسجلت مجموعة بلدان منطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي نموا حقيقيا متوسطه ٢,٣ في المائة.

٥ - وبذلك فإن افريقيا، بعد "عقد الثمانينات الضائع"، مازالت تجد نفسها محاطة بالمشاكل الاقتصادية. وفي المنطقة أدنى مستوى معيشة في العالم ويعيش نصف سكانها في حالة فقر. وقد اتسعت الفجوة التكنولوجية التي تفصلها عن المناطق النامية الأخرى. ومع تدهور الأداء الاقتصادي، وجدت المنطقة نفسها مهمشة بصورة متزايدة: فتجارة افريقيا تمثل حصة قدرها ٢ في المائة فقط من التجارة العالمية كما أن تدفقات رأس المال التجاري إلى المنطقة أبدت اتجاها نزوليا ثابتا.

٦ - ومع ذلك، فهناك بعض الاتجاهات المشجعة أخذت تظهر. ففي موازاة برامج التكيف الاقتصادي الكلي، تخضع استراتيجات التنمية الصناعية على الصعيد القطري لتغييرات بعيدة المدى وأخذت محاولات تبذل بحماس متجدد لتعزيز التكامل دون الإقليمي. وفي هذا الإطار الأخير، من المحتمل أن تنشأ فرص جديدة بعيدة المدى، وخاصة في الجنوب الافريقي، نتيجة للدور الجديد الذي تؤديه جنوب افريقيا على أثر تطبيق الديمقراطية في ذلك البلد.

٧ - وفي هذه الحقبة التي تتسم بطابع العولمة وتحرير التجارة وإزالة القيود التنظيمية والتحويل إلى القطاع الخاص، لا بد وأن يقوم العديد من المستثمرين التجاريين ومنظمي المشاريع الأجانب بالبحث عن فرص تجارية جديدة في البلدان الافريقية، التي يفتقر العديد منها إلى الموارد المالية المحلية والقدرات التي تمكنها من النهوض بالتنمية الصناعية على نطاق واسع دون مساعدة خارجية. ومن الواضح أنه سيكون لليونيدو دور متزايد تؤديه في دعم التنمية الصناعية في المنطقة، حيث المشورة النزيهة والتعاون التقني يتسمان بأهمية حيوية بالنسبة لتعزيز السياسات المحلية، والقدرات المؤسسية والمشاريع.

٢ - المنطقة العربية

٨ - سجلت المنطقة العربية مؤخرا اتجاها نحو النمو الإيجابي. فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية من مستوى منخفض في بداية التسعينات إلى حوالي ٤ في المائة في عام ١٩٩٣. وتجاوز النمو في قيمة التصنيع المضافة كثيرا النمو الاقتصادي العام. ويمر المناخ الاقتصادي العام في المنطقة بتغير ملحوظ. ففي الوقت الذي يقوم فيه مجلس التعاون الخليجي بتعزيز التعاون الداخلي فيما بين دوله الأعضاء، تقوم المملكة العربية السعودية أيضا بإنشاء علاقات اقتصادية بالتدريج مع جمهوريات وسط آسيا المستقلة حديثا. وفي شمال افريقيا، يحاول المغرب والجزائر وتونس والجماهيرية العربية

الليبية وموريتانيا تحقيق التكامل بين اقتصاداتها والتوافق بين سياساتها الصناعية في إطار اتحاد المغرب العربي. وفي الوقت ذاته، ظل القطاع الصناعي قليل التنويع ويستند في الغالب على الزيت والغاز في كثير من بلدان المنطقة. غير أن ثمة جهودا تبذل للانتقال من الصناعات الأساسية إلى الصناعات الفرعية ولتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون الخبرة المكتسبة في المناطق النامية الأخرى، ولا سيما في آسيا، ذات أهمية خاصة. وسيكون للتنويع الصناعي أثر قوي على الاستثمار الصناعي ونقل التكنولوجيا واحتياجات التنمية في المستقبل. وتوجد إمكانات كبيرة في مجال تنمية الصناعات التعدينية والمعدنية الفرعية. وفي الوقت الذي اتسع فيه انتاج الفلزات والمعادن في السبعينات والثمانينات بالنظر إلى أن الإيرادات النفطية أتاحت الاستثمار في مرافق الانتاج اللازمة، فإن العديد من الموارد الطبيعية الاستراتيجية والقادرة على البقاء تجاريا مازال تعوزه التنمية نسبيا.

٩ - ومعظم البلدان في المنطقة، باستثناء أقل البلدان العربية نموا، بلدان ذات اقتصادات متوسطة الدخل، وفيها مستوى عال نسبيا من الموارد البشرية وقاعدة صناعية كبيرة قائمة بالفعل. غير أن المنافسة العالمية الشديدة سوف تفرض شروطا شديدة من أجل تحسين النوعية على القطاع الصناعي، الأمر الذي سيحتم بدوره تعزيز مؤسسات الدعم وتطوير الخدمات الاستشارية، ولا سيما خدمات التزويد بالمعرفة الكثيفة في مجالات مثل الاستثمار والإدارة والصيانة وخدمات ما بعد الانتاج.

١٠ - وعلى أثر اتفاق السلم الذي أبرم مؤخرا، يلزم وضع استراتيجية دعم دولية موحدة للشعب الفلسطيني تتيح لليونيدو أن تشارك مشاركة فعالة في إعادة بناء الصناعة والجهود الإنمائية.

٣ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١١ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مازالت الصناعات التحويلية تؤدي دور الآلة الرئيسية المحركة للنمو في إطار الدينامية الاقتصادية الشاملة التي لا يوجد لها مثيل في المناطق النامية الأخرى. ففي الثمانينات، عندما كان العديد من البلدان النامية في المناطق الأخرى يجاهد من أجل الاحتفاظ بمستويات دخله، سجل معظم البلدان الآسيوية وبلدان منطقة المحيط الهادئ معدلات نمو حقيقي سنوي تتراوح بين ٤ و ٩ في المائة (٧,٨ في المائة بالنسبة لشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ و ٥,٢ في المائة بالنسبة لجنوب آسيا). وقد استمر هذا الأداء المرموق في السنوات الأربع الأولى من العقد الجاري. وأصبحت الهياكل الصناعية في معظم بلدان المنطقة أكثر تنويعا أفقيا ورأسيا؛ وبقيت مستويات الديون الأجنبية ضمن حدود قابلة للسيطرة؛ وظلت معدلات التضخم منخفضة نسبيا؛ وزادت درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبوجه عام، عززت المنطقة مركزها كمنطقة متقدمة نسبيا اقتصاديا وصناعيا. وتشير تنبؤات اليونيدو بوضوح إلى أن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ستظل في التسعينات تتفوق في الأداء على جميع المناطق النامية - وكذلك على البلدان المتقدمة النمو - من حيث النمو الاقتصادي. وينتظر أن يرتفع نصيب المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ١٣,٨ في عام ١٩٩٠ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١٢ - والذي يحفز النمو الصناعي في المنطقة هو النمو القوي في مجال الصادرات، ليس فقط في بلدان شرق وجنوب شرقي آسيا، بما فيها الصين، بل أيضا منذ عهد أقرب في جنوب آسيا، بما فيها بنغلاديش، أكبر أقل البلدان نموا في المنطقة. وبوجه عام، كانت البلدان الآسيوية أيضا هي الرابحة في منافسة مواقعية آخذة في الاشتداد فيما بين البلدان النامية على الاستثمارات المباشرة الأجنبية. بيد أن الفرق بين جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا كأهداف أساسية لتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية من ناحية وبلدان جنوب آسيا من ناحية أخرى كان شديدا، مما أدى إلى تفاوتات متزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دلائل وجود تجارة داخل الإقليم وتدفقات استثمارية سريعة النمو كانت أيضا مقصورة إلى حد كبير على جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا. وفي الوقت ذاته، أخذت تظهر اختناقات في الهياكل الأساسية في بعض بلدان هذه المنطقة الفرعية فيما يتعلق بالنقل والاتصالات والضغوط على الطاقة.

١٣ - وفي معظم البلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، قامت الحكومة بدور هام في مجال وضع السياسة الصناعية، والتنفيذ والدعم المؤسسي، ولا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي أثناء العقد الماضي، اتخذ الاتجاه العالمي المتمثل في اضطلاع القطاع الخاص بدور قيادي في التنمية الصناعية شكلا بارزا بوجه خاص في هذه المنطقة. وقد اتجهت معظم الحكومات إلى تنشيط المبادرات الخاصة من خلال إزالة القيود التنظيمية، وتحرير التجارة وبرامج التحويل إلى القطاع الخاص. وقد اختلفت سرعة ومدى هذه السياسات في جميع أنحاء المنطقة، وكانت الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هي التي تصدرت الجهود الإصلاحية. أما بلدان جنوب آسيا فمختلفة بعض الشيء عنها، في حين أن الاقتصادات الاشتراكية ما زالت في بداية عملية الانتقال نحو تحقيق تركيز سوقي أقوى وتوجه إلى الخارج.

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - تم التغلب، إلى حد كبير، على أزمة الديون الحادة التي عصفت بكثير من بلدان المنطقة في الثمانينات، وإن كان ذلك بتكلفة اجتماعية باهظة وما زال العديد من بلدان المنطقة تشهد معدلات بطالة مرتفعة وفقرا مستشريا وتزايدا في أوجه تفاوت التنمية الداخلية، بيد أن المنطقة بدأت في التسعينات تعود إلى الساحة العالمية بوصفها منطقة نمو ذات إمكانات ضخمة. وبالتدريج بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توجه ثانية إلى المنطقة وأخذ الأداء في مجال التصدير في التحسن. وقد نجحت بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في تنويع صادراتها لتشمل منتجات منتقاة من التكنولوجيا المتطورة مثل التكنولوجيا الاحيائية، والحواسيب والمنتجات المساعدة وغير ذلك من المنتجات الالكترونية. وحدثت أيضا زيادة ملحوظة في حجم صادراتها من السيارات وأجزاء السيارات. وثمة بلدان مثل شيلي وكولومبيا، أُجريت فيها إصلاحات في مجال إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والصناعية، برزت كبلدان مؤهلة أكثر من غيرها لتلقي تدفقات تكنولوجية واستثمارية حديثة. بيد أن الوضع يختلف نوعا ما بالنسبة لبعض بلدان أمريكا الجنوبية الأقل تقدما (باراغواي، وبوليفيا) وبالنسبة لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي باستثناء كوستاريكا. فأغلبية تلك البلدان لا تزال في حاجة إلى دعم كبير

من أجل بناء قدراتها وإلى برنامج لوضع هيكلة جديدة متعمقة للقطاع الصناعي، كي تتصدى للتحديات الجديدة الناشئة عن حركات التجارة الحرة في جميع أنحاء المنطقة.

١٥ - وفيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برز عدد من العناصر المشتركة، من بينها، الإلغاء التدريجي للضوابط التنظيمية من أجل ضمان تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وكذلك الإلغاء التدريجي للقواعد المنظمة للأسعار؛ وبرامج الخصخصة الرامية إلى تقليص دور الدولة بوصفها منظما للمشاريع الصناعية؛ والتخفيف من الحماية التعريفية، وإزالة الحواجز غير التعريفية، والإلغاء التدريجي للإعانات الصناعية. وسيتعين مواءمة برامج الإصلاح هذه مع جهود التنمية الصناعية الاجتماعية المنحى، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز تنظيم المشاريع والتقليل من أوجه التفاوت الإقليمي المدرجة حاليا في جدول أعمال العديد من بلدان المنطقة.

٥ - البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

١٦ - تجسد التطورات الاقتصادية الأخيرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تداعي النظم والمؤسسات وأساليب الإنتاج وأنماط التبادل الاقتصادي السابقة. وتواصل هذه البلدان في معظمها عمليات التحول نحو اتباع نظام اقتصادي سوقي الأساس ونحو التكامل العالمي المتزايد. إلا أن التقدم المحرز على ذلك الدرب كان متباينا وستظل البرامج الاقتصادية تحدد تبعا له على الأقل في الأجل المتوسط. وما زالت معدلات النمو المسجلة مؤخرا منخفضة بوجه عام، ولو أنه تظهر ثمة مؤشرات إيجابية في الجزء الغربي من المنطقة. وبعد حالات الانكماش الحاد التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة، كان عام ١٩٩٢ نقطة تحول بالنسبة لبولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وهنغاريا. ولا يزال الاتحاد الروسي وبلغاريا ودول البلطيق ورومانيا وكذلك جمهوريات آسيا الوسطى واقعة في دوامة انحدارية يتحمل القطاع الصناعي وطأتها العظمى. فخلال الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢، انخفض الناتج الصناعي في المنطقة بأسرها بمعدل يربو على ٤٠ في المائة. وتوجد ثمة مسألة خاصة تستوجب عناية عاجلة ألا وهي مسألة الدمار الذي حل على نطاق واسع بقدرات الإنتاج الصناعي في يوغوسلافيا السابقة حيث يتعين وضع برامج لإعادة البناء حالما يتم التوصل إلى السلم عن طريق التفاوض.

١٧ - ولئن كانت التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحديات هائلة، فإن نجاح تلك البلدان في التحول وفي إعادة الهيكلة الصناعية يتيح لها إمكانيات ذات شأن للتعاون الصناعي مع البلدان الصناعية الغربية والبلدان النامية على السواء. وثمة فرص عديدة للاستفادة من نقل التكنولوجيا والدراية وزيادة المبادلات التجارية مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والغنية بالخبرات الصناعية والمهارات التكنولوجية التي يمكن نقلها إلى بلدان أخرى.

١٨ - بيد أن الهيكل الصناعي الحالي غير الكفء والأزمة التي تعصف بكثير من الصناعات الكبرى يستلزمان جهودا جبارة ودعما دوليا من أجل تحقيق الإنعاش وإعادة الهيكلة، والتحول إلى القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، والتنمية في مجالي الإدارة وتنظيم المشاريع، مما ينبغي أن يتضمن نقل التكنولوجيا ودعم تكنولوجيا جديدة بما في ذلك التكنولوجيات "النظيفة". ومن المسائل الرئيسية في هذا الصدد، تعبئة الموارد المالية الفعلية، وخصوصا رأس المال الاستثماري، وهي الموارد اللازمة على وجه الاستعجال ليس من أجل إعادة الهيكلة الصناعية والاستثمار فحسب بل ولتدعيم البنية الأساسية المادية أيضا بغية كفالة القدرة على التنافس في المجال الصناعي.

باء - الاتجاهات العالمية

١٩ - يتبين من الدراسات الاستقصائية الإقليمية الموجزة الآنفة الذكر، أن ثمة تغيرا كبيرا في وتيرة التنمية الصناعية وأثرها الاقتصادي وذلك من حيث النمو الاقتصادي الإجمالي ومستويات القدرات الصناعية والتكنولوجية. وقد حققت بعض البلدان أداء صناعيا مشهودا وهي تمضي قدما نحو إقامة هياكل صناعية متطورة من الناحية التكنولوجية تستند إلى استراتيجيات عالمية المنحى. بيد أن معظم البلدان النامية تخلفت كثيرا عن الركب، لا سيما فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية والمهارات التنافسية والقدرة الصناعية. ولم تفلح أقل البلدان نموا إلا في إقامة هياكل صناعية بدائية وهشة.

٢٠ - وتبدو الآفاق الاقتصادية أمام البلدان النامية بوجه عام أكثر إشراقا فيما تبقى من التسعينات عما كانت عليه في العقد السابق، وهو ما يمكن اعتباره ربما ناجما عن الإصلاحات البعيدة المدى في السياسة العامة في معظم البلدان. ووفقا للإسقاطات الشاملة التي تنبأت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لفترة خمس سنوات، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان النامية ٤,٤ في المائة (ما عدا الصين التي يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لديها بنسبة ٨ في المائة سنويا). غير أن إسقاطات البنك الدولي الأطول مدى تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ في المتوسط ٤,٧ في المائة سنويا وذلك بالنسبة للسيناريو الرئيسي للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢.

٢١ - ومع تلاشي النزاعات الايديولوجية السابقة، من المرجح أن يشهد النصف الثاني من التسعينات زيادة في ترتيبات التعاون المالي والتكنولوجي والتسويقي بين المؤسسات في البلدان المصنعة والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية نفسها. ولا يجسد النجاح المحرز، خصوصا في جنوب شرق آسيا وكذلك في عدد من البلدان النامية الأخرى، الإمكانات البعيدة المدى في هذا المجال فحسب، بل يثبت أيضا أن بالإمكان تحقيق نتائج إيجابية في فترة قصيرة نسبيا، شريطة توفر الهياكل الأساسية الاجتماعية - السياسية، والاقتصادية والتكنولوجية والمادية الضرورية. بيد أن هذه الهياكل، ما زالت في كثير من البلدان النامية، لا سيما في افريقيا، متخلفة. ورغم تحرير السياسات الاقتصادية وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، ما زالت وتيرة التصنيع في البلدان الافريقية بطيئة للغاية وما زالت تدفقات الاستثمارات الجديدة والتكنولوجيا قليلة.

٢٢ - والحقيقة أن البلدان النامية، كمجموعة، استعادت ما فقدته من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إليها - فقد تلقت في عام ١٩٩٢ ما مقداره ٤٠ بليون دولارا أدت إلى عودة حصتها من تلك التدفقات إلى ثلث تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية وهي تعادل، بالإضافة إلى ذلك، ٧٠ في المائة من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن درجة تركز الاستثمارات في البلدان تثير الدهشة: فقد أفلحت ١٠ بلدان فقط في اجتذاب ٦٥ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، بينما، بتناقض صارخ مع هذا الوضع لم يزد نصيب البلدان النامية الافريقية من تلك التدفقات على ٢ في المائة.

٢٣ - وبما أن هذه الحالة تشكل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العديد من البلدان النامية ومجالا هاما من مجالات الدعم الدولي، فهي تستلزم إنشاء مؤسسات وآليات ترويجية لتعزيز الاستثمارات الجديدة والنمو المطرد في القدرة التكنولوجية المحلية والنقل الدولي للتكنولوجيا. كما أن البيئة المؤاتية التي يتعين على الحكومات تهيئتها ينبغي أن تكون من المؤاتاة بحيث يتسنى من خلال تنمية المهارات، ودعم البحوث، وحوافز الإنتاجية والجودة، الاستعانة على مستوى المؤسسات بالتكنولوجيات الصناعية القادرة على المنافسة. ويتعين على المؤسسات في البلدان النامية أن تدرك أنها تعمل في ميادين تتسم بالدينامية التكنولوجية وأن الضرورة تستدعي، باستمرار، النهوض بمستوى التكنولوجيا. غير أن ذلك يفرض على البلدان النامية أن تعزز قدراتها التكنولوجية الخاصة، لأنه لن يتسنى لتلك البلدان أن تجمع بشكل صحيح بين تطوير التكنولوجيا المحلية واقتناء التكنولوجيا الأجنبية إلا بفضل هذه القدرة. كما أنها لن تتمكن من أن تكون شريكا فاعلا في التعاون الصناعي الدولي ومن أن تحصل على التطورات التكنولوجية الجديدة إلا إذا وفرت لنفسها ما يلزمها من المهارات البشرية والهياكل الأساسية والمرافق التكنولوجية. ويشكل تقديم المساعدة من أجل بناء هذه القدرات إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالمجتمع الدولي ككل.

٢٤ - ورغم نجاح جولة مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية، فإن هناك اتجاها واضحا نحو تقوية الروابط داخل الأقاليم في ميداني التجارة والاستثمار حسبما يتجسد ذلك، في جملة أمور، في الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يتسم بصفة رسمية أقل. وستكون لذلك مضاعفات كبيرة على البلدان النامية غير المشمولة بمخططات التكامل الإقليمي هذه أو غير المرتبطة بها بصورة محددة. وبالنسبة لهذه البلدان - وبصورة خاصة البلدان الافريقية - سيكون من المحتم بذل الجهود مجددا من أجل تعزيز التكامل دون الإقليمي وذلك بغرض توسيع الأسواق والإفادة من أوجه التكامل. ويمكن أن يسهم التعاون الدولي بدور هام في تعزيز التغير الهيكلي في مجال الصناعة وبناء مؤسسات الدعم الصناعي اللازمة.

٢٥ - وفي الوقت نفسه لا يزال من الضروري معالجة المسائل المتصلة بالتجارة من منظور عالمي. فبالنسبة لغالبية البلدان النامية، وللبلدان الأصغر حجما بوجه خاص، يشكل التبادل التجاري أهم أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية. ومن ثم، يعد وصول تلك الدول إلى أسواق البلدان المتقدمة أمرا حيويا. وهكذا لا ينبغي أن تفضي الاتجاهات الأخيرة نحو إضفاء طابع إقليمي ثلاثي الأقطاب على ترتيبات التبادل

التجاري إلى تقويض جدول الأعمال في مجال السياسات العامة المتصلة بالتجارة العالمية. ولا يعتبر نجاح تنفيذ نتائج جولة أوروغواي أمرا هاما بالنسبة للبلدان النامية غير المنتمية إلى التكتلات التجارية الناشئة فحسب بل وأيضا بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل. وفي هذا السياق، تستلزم المحاولات الأخيرة الرامية إلى إدراج المسائل المتعلقة بالبيئة والعمالة في قواعد التجارة العالمية قدرا كبيرا من الحذر والحس المرهف في التعامل مع مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وأي ربط بين الوصول إلى أسواق التصدير والأنظمة البيئية ومعايير العمالة سيكون له أثر ذو شأن على إمكانيات التنمية الصناعية في البلدان النامية.

٢٦ - وسوف تجد البلدان النامية نفسها، خلال ما تبقى من عقد التسعينات، أمام تحديات وفرص متنوعة في مسيرتها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية والصناعية. ومن المحتمل أن يتواصل إضفاء الصبغة العالمية على الإنتاج الصناعي بوتيرة سريعة وسيكون من الضروري إيجاد استجابات ابتكارية لمواجهة تنامي البطالة وما يتقرن بها من اضطراب اجتماعي في البلدان الصناعية والنامية على السواء. وسوف يتعين على التعاون الدولي - بما في ذلك برامج اليونيدو - أن يواجه تلك التحديات عن طريق تكييف أولوياته وبرامجه ونظم التنفيذ وعن طريق تعزيز التزامه بالأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الأوسع نطاقا.

ثانيا - الأولويات الجديدة وإصلاح الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٢٧ - ستوفر الاتجاهات الحالية في الاقتصاد العالمي صوب إزالة القيود التنظيمية في السياسة العامة وتنمية القطاع الخاص وتحرير التجارة والترتيبات التجارية الإقليمية فرصا رئيسية للتنمية الصناعية والتجارية - ولكنها ستشكل أيضا تحديات خطيرة، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية. وستظهر بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية مواطن ضعف وقيود ملموسة تحتاج إلى استجابات متضافرة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وفي هذا السياق، ستكون المسائل الاجتماعية المتصلة بالتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتنمية الموارد البشرية مسائل رئيسية على جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى تحسين مستدام في نوعية حياة الناس. وترتبط اهتمامات البلدان النامية فيما يتعلق ببناء الأساس والقدرة من ناحيتي التكنولوجيا والمهارات من أجل النمو الصناعي المستدام ارتباطا وثيقا بجدول الأعمال هذا.

٢٨ - وبدافع من ضرورة التصدي لهذه التحديات استهلت اليونيدو عملية لاستعراض أهدافها وأولوياتها وإعادة تحديدها والبدء في إجراء إصلاحات كبرى في هيكلها التنظيمي.

٢٩ - وقبل أن تقرر أمانة اليونيدو أولوياتها الجديدة أجرت تقييما في جميع المناطق النامية للطلب على خدمات المنظمات التي غدت تلقى إقبالا من عدد متزايد من البلدان ومن طائفة أشد تنوعا من العملاء المؤسسيين أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من أن التنوع الكبير في الأداء الاقتصادي والصناعي بين

المناطق يتجسد في الاختلافات الكبيرة على مستوى الطلب، فقد برزت بعض السمات المشتركة. وبالنظر إلى أن الصناعة تعتبر عموما المحرك الأساسي للنمو، فقد لوحظ أن مقرري السياسات في جميع المناطق يعلقون أهمية كبيرة على خلق بيئة مؤاتية للتنمية الصناعية المستدامة. وهكذا أوليت عناية رئيسية لتعزيز قدرة الصناعة التحويلية على المنافسة الدولية عن طريق حفز القطاع الخاص وترويج الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا. وقد سلم بأن المهارات البشرية وخدمات الدعم الصناعي الكفوءة تشكل عوامل رئيسية، بينما أدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا بوصفها عناصر تغيير في جميع المناطق. وكشف التقييم كذلك النقاب عن وجود وعي عام بالدور الذي يضطلع به التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، كما كشف عن اعتراف متزايد بضرورة تأمين استدامة بيئية طويلة الأجل للتنمية الصناعية.

٣٠ - ومع تنامي الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجال التنمية الصناعية في البلدان النامية، قامت اليونيدو بتعزيز روابطها وتحسين اتصالاتها مع وحدات القطاع الخاص كيما تضمن أن البرامج والمشاريع تجسد على النحو الواجب الحاجة إلى دعم تنمية القطاع الخاص وتعزيز التعاون الدولي فيما بين وحدات القطاع الخاص. ويُضطلع بتلك العملية بطريقة تتسق مع الدور والولاية المسندين إلى اليونيدو بوصفها منظمة حكومية دولية وتتوافق مع أولويات الدول الأعضاء.

٣١ - واستنادا إلى ولايات اليونيدو الموسعة وفي ضوء الطلبات الواردة من المناطق وسعيا منها إلى الاستخدام الأمثل لمواردها المحدودة، حددت اليونيدو خمسة أهداف إنمائية تعد أساسية لعملياتها، وهي:

(أ) النمو والقدرة على المنافسة في المجالين الصناعي والتكنولوجي؛

(ب) تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة؛

(ج) التنمية العادلة من خلال التنمية الصناعية؛

(د) التنمية الصناعية المستدامة بيئيا؛

(هـ) التعاون الدولي في مجالي الاستثمار الصناعي والتكنولوجيا.

٣٢ - وتوفر هذه الأهداف الخمسة الأساس المنطقي والإطار المفاهيمي للخدمات التي تقدمها المنظمة وتحدد أنشطتها الإنمائية بالنسبة إلى الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات المعونة. وترسي، علاوة على ذلك، روابط وثيقة مع المساعي الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية في مختلف المناطق.

٣٣ - وهكذا، وضعت اليونيدو، بدعم من الدول الأعضاء فيها، أولويات جديدة وكيفت هيكلها مع الحقائق الحالية والمرتقبة. وقد وافق المؤتمر العام لليونيدو الذي اتخذ في قراره م ع - ٥/ق - ١٨ في دورته العادية الخامسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في ياوندي، على المقترحات المتعلقة بالإصلاح المقدمة من المدير العام. وفضلا عن ذلك اعتمد المؤتمر العام، في القرار م ع - ٥/ق - ٢٠ إعلان ياوندي الذي تشدد

فيه الدول الأعضاء، ضمن جملة أمور، على أنه ينبغي لليونيدو أن تولي تصنيع أقل البلدان نموا عناية خاصة، وأن تعطي أولوية عالية لتصنيع افريقيا، وتعلن فيه التزامها الراسخ بتجديد دعمها السياسي والمالي لليونيدو بعد تنشيطها. ويرد النص الكامل لإعلان ياوندي في تذييل هذا التقرير.

٣٤ - وتعلق الأولويات الجديدة والهيكل التنظيمي لليونيدو (للاطلاع على الهيكل التنظيمي انظر الملحق الثاني) أهمية خاصة على المجالات التي تم التشديد عليها في قرار الجمعية العامة ١٥٣/٤٧. فلأول مرة، أنشئت وحدة تنظيمية خاصة أسندت إليها مسؤولية توجيه البرامج البيئية التي تضطلع بها اليونيدو وتطويرها وتنسيقها والقيام - بالتعاون مع الوحدات الفنية الأخرى - بتأدية خدمات التعاون التقني والخدمات الإعلامية والاستشارية المتصلة بالبيئة. وبالمثل أدت الحاجة إلى تعزيز تعاون اليونيدو مع طائفة واسعة من المؤسسات ذات الصلة بالصناعة، وخصوصا مؤسسات القطاع الخاص، إلى إنشاء فرع جديد لتنمية الدعم المؤسسي والقطاع الخاص. وأخيرا أدمج البرنامج المتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في دائرة التعاون والمشاورات في المجال الصناعي، بغية كفالة تفاعله بشكل وثيق مع سائر برامج اليونيدو ذات الصلة، لا سيما البرامج المتصلة بتشجيع الاستثمار والتكنولوجيا.

٣٥ - ويرد في الفصل التالي، عرض أكثر تحديدا للاتجاهات الرئيسية في برامج اليونيدو المضطلع بها في إطار كل من أهدافها الإنمائية الخمسة على حدة. ويجري التركيز بوجه خاص على أنشطة اليونيدو في المجالات الموضوعية التي يبرزها قرار الجمعية العامة ١٥٣/٤٧ أي: التنمية الصناعية المستدامة بيئيا، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، وبناء القدرات التكنولوجية. ويستند هذا العرض في جانب كبير منه إلى مشروع الخطة المتوسطة الأجل المنقح، للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ الذي اقترحه المدير العام على مجلس التنمية الصناعية بصيغته الواردة في الوثيقة IDB.13/19. وقد أعد مشروع الخطة المتوسطة الأجل الجديد عملا بقرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٥/ق - ١ الذي يطلب فيه إلى المدير العام أن يكفل توافق الأنشطة المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل مع إطار السياسة العامة لليونيدو المبين في الوثيقة GC.5/23 والذي أقره المؤتمر العام في القرار GC.5/Res.18.

ثالثا - الاتجاهات الرئيسية لبرامج اليونيدو وخدماتها

٣٦ - قامت اليونيدو، حسبما ورد بيانه في الفقرة ٢٩ أعلاه، بتحديد أولويات وبرامج جديدة استجابة لما تكشف من أنماط الطلب المنبثقة عن الاتجاهات الإنمائية الصناعية التي تبدت مؤخرا على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتم بالمثل تطوير الخدمات المحددة المقدمة من اليونيدو مع إيلاء الاعتبار الواجب للأولويات الوطنية (قرار الجمعية العامة ١٥٣/٤٧، الفقرة ٣). ومن الأدوات الجديدة المستحدثة لكفالة استجابة اليونيدو لاحتياجات البلدان المستفيدة، استراتيجيات الدعم القطرية التي تتبناها اليونيدو. وتنبني تلك الاستراتيجيات على حوار بشأن السياسات العامة (وتحليلات متصلة بذلك) بين اليونيدو وحكومة بلد ما وسائر العناصر السياسية الفاعلة، وهي تصيغ استجابة اليونيدو لاحتياجات التنمية الصناعية ومتطلباتها من حيث البرامج والخدمات ذات الأولوية، وترتبط بعملية إعداد المذكرات الاستراتيجية القطرية في

منظومة الأمم المتحدة عموما وتكملها فعليا. وستستند الاستراتيجيات، أساسا، إلى جميع أدوات اليونيدو البرنامجية بطريقة متكاملة، أي أنها ستلزم اليونيدو بتوفير موارد - من كل من الميزانية العادية ومن الأموال القابلة للبرمجة التي تديرها اليونيدو - وتربطها بالموارد الأخرى غير القابلة للبرمجة.

ألف - النمو والقدرة على المنافسة في المجالين الصناعي والتكنولوجي

المسألة المطروحة

٣٧ - النمو والقدرة على المنافسة في المجالين الصناعي والتكنولوجي شرطان أساسيان رئيسيان لكي تحقق البلدان النامية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ولا يزال النمو الصناعي، من خلال تأثيره على العمالة والدخل والاستهلاك وعائدات التصدير وتعزيز المهارات إلى جانب روابطه بالقطاعات الأولية والثالثة، يشكل المسألة المركزية بالنسبة إلى جميع البلدان. ويتطلب بناء قدرات النمو الصناعي في البلدان النامية على أساس مستدام سياسات تطلعية، وطاقات لتوليد تكنولوجيات جديدة وتطبيقها، وتطويرا إداريا، ونظم معلومات فعالة فضلا عن خدمات الدعم الصناعي. وبوسع البلدان النامية من خلال هذه الطاقات المحلية والمهارات المتصلة بها أن تواصل نموها الصناعي بانتظام وتعزز قدرتها الحالية والمقبلة على المنافسة الصناعية أو قوة التنمية.

٣٨ - أسفرت الاتجاهات الأخيرة للعولمة الصناعية عن ظهور نموذج جديد من المنافسة والقدرة على التنافس. فقد غدت القدرة على التنافس على الصعيد الدولي في ميدان الصناعة مفهوما متزايد التعقيد. فهي لا تشمل بعدي السعر - التكلفة - فحسب بل وأيضا اعتبارات النوعية والمسائل المتعلقة بتصميم المنتجات وكذلك الاستجابات المرنة عن طريق صنع منتجات بمواصفات خاصة، وتحسين التسويق وتوفير قنوات توزيع أكفأ، وخدمات ما بعد البيع الذاتية، وإنشاء نظم معلومات تؤدي وظيفتها. وفضلا عن المتطلبات الأساسية على مستوى المؤسسات مثل المهارات والتكنولوجيا والإدارة يجسد مفهوم القدرة على التنافس، بصفة أساسية، تفاعل المؤسسات بوجه عام في شبكات الانتاج، بل وبيئة انتاج السلع على الصعيد الوطني بأسره، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية لدى بلد ما وقدرته على تشجيع الوفورات والاستثمار على الصعيد المحلي، وعلى اجتذاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية.

خدمات اليونيدو

٣٩ - يشكل الدعم المقدم لبناء القدرات التكنولوجية المحلية في شتى القطاعات الفرعية، بما في ذلك الصناعات القائمة على الزراعة والصناعات الكيميائية والهندسية (بما في ذلك الألكترونيات) والميتالورجية، محور خدمات اليونيدو في إطار هذا الهدف. وقد قامت اليونيدو، استنادا إلى رصد وثيق للاتجاهات التكنولوجية والاقتصادية الدولية، بتركيز تعاونها التقني وخدماتها الاستشارية على مسائل مثل توفير المعلومات التكنولوجية؛ والتطبيقات التكنولوجية الجديدة والقادرة على المنافسة في شتى القطاعات الفرعية الصناعية؛ واستيعاب العملية التكنولوجية الجديدة وتكييفها بما يتلاءم والظروف المحلية لعوامل

الانتاج؛ وتنمية القدرات التكنولوجية المحلية من خلال البحوث التطبيقية على مستوى المؤسسات والمنشآت؛ وتشمل خدماتها على وجه التحديد هندسة الانتاج والخيارات المتعلقة بعمليات التجهيز واختيار المعدات ذات الصلة وكذلك تصميم المنتجات وتطويرها بهدف زيادة الكفاءة التكاليفية للانتاج وتحسين نوعية البضائع المصنعة وتعزيز القدرة على المنافسة. ويشتمل ذلك بشكل واضح على إسداء المشورة بخصوص تأمين مصادر التكنولوجيات وتقييمها ونقلها وتقديم الدعم لتكييفها لاحقا بما يتلاءم والاحتياجات والقدرات المحلية. وتلعب الخدمات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة في المجال الأخير، دورا مكملا هاما. وتجري بالإضافة إلى ذلك مساعدة البلدان النامية على تعزيز الوعي بالآثار الصناعية وتطبيقات التكنولوجيات الجديدة المشتركة بين القطاعات (مثل الإعلاميات، والموارد الجديدة، والتكنولوجيا الإحيائية، والتكنولوجيات ذات الصلة بالبيئة والطاقة) فضلا عن تعزيز قدراتهاعلى تكييف هذه التكنولوجيات وفقا لاحتياجاتها الخاصة.

٤٠ - وتسدي اليونيدو، على مستوى السياسات والمؤسسات، المشورة إلى الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية والتكنولوجية والسياسات المفضية إلى خلق بيئة مؤاتية لتحقيق النمو الصناعي المعجل، مع التأكيد بشكل خاص على تعزيز تنمية القطاع الخاص. وتركز اليونيدو أيضا على تعزيز مؤسسات تقرير السياسات العامة في المجال الصناعي ومؤسسات حكومية ترويجية معينة وذلك على الصعيدين الوطني ودون الوطني وكذلك على مستوى الرابطات الصناعية وغرف التجارة إلى جانب طائفة واسعة من مؤسسات الدعم الصناعي. وستشمل هذه الأخيرة ميادين مثل التكنولوجيا الصناعية، والبحث والتطوير، والإدارة والتسويق، مع التركيز في المقام الأول على تعزيز قدرة تلك المؤسسات على تقديم المشورة التقنية والخدمات الاستشارية والإرشادية إلى الصناعيين الأعضاء فيها وإلى زبائنها فضلا عن إقامة روابط فيما بينها.

٤١ - ونظرا إلى الأهمية المتزايدة لبعد النوعية في المنافسة الدولية سواء في أسواق التصدير أو الأسواق المحلية ستواصل اليونيدو تعزيز برنامجها الخاص بضبط النوعية وتوحيد المقاييس والمواصفات وستقوم المنظمة على وجه التحديد بإسداء المشورة بشأن تطبيق سلسلة ISO 9000 من المعايير النوعية العامة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس الخاصة بالصناعة والتي تحتاج إلى التكييف مع متطلبات مختلف عمليات الانتاج الصناعي. وسعيا وراء الوصول إلى قاعدة عريضة من المنشآت المستفيدة ستعتمد مثل هذه الخدمات في المقام الأول على المؤسسات والرابطات القائمة (أو تركز على بناء المؤسسات) بما يكفل أقصى ما يمكن من الآثار المضاعفة. وسيستكمل التعاون التقني في مجال ضبط النوعية وتوحيد المقاييس والمواصفات - وهو محور برنامج اليونيدو للنوعية الصناعية - بعنصرين إضافيين هما: الأنشطة الترويجية (كالحلقات الدراسية لتعزيز الوعي) والبحوث والخدمات الاستشارية بشأن الأدوات الإحصائية لضبط النوعية على مستوى الشركات.

٤٢ - وتكتسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاعتراف بشكل متزايد بأنها جهات فاعلة رئيسية في عملية التصنيع. وتحتاج هذه المنشآت، كيما تنهض بدورها، إلى إقامة روابط متينة فيما بينها ومع شركاء تجاريين أكبر، فضلا عن نظم الدعم الكفؤة. كما أن الربط الشبكي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية الكبيرة عن طريق الروابط الانتاجية يعتبر، على وجه التحديد، بعدا لا غنى عنه لكفالة المرونة والقدرة على المنافسة في المجال الصناعي. وقد أنشأت اليونيدو في إطار عملية الإصلاح فرعا جديدا معنيا بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يعزز خدماتها ذات الصلة ويحقق تكامل هذه الخدمات وذلك من حيث: (أ) تحليل السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن النهوج الرامية إلى تحفيز وتدعيم تأمين المصادر المحلية من جانب الصناعات الكبيرة؛ و (ب) تقديم المساعدة إلى الموردين الصغار والمتوسطين لرفع مستوى مهاراتهم التقنية والتجارية وقدرتهم على الوفاء بمتطلبات النوعية؛ و (ج) تقديم الدعم في مجال إقامة نظم معلومات شفافة بشأن إمكانيات الربط الشبكي (عن طريق أسواق التعاقد من الباطن، على سبيل المثال)؛ و (د) تطوير الربط الشبكي وإقامة روابط بين المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلدان مختلفة. وستقوم اليونيدو، علاوة على ذلك، بترويج مفاهيم التخصص المرن لمجموعات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أساس التكامل والتعاون. وعلى العموم، ستؤكد اليونيدو على دورها كوسيط بين الأطراف المختلفة المنخرطة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بهدف تعزيز الروابط بين المؤسسات والرابطات والمنشأت في القطاعين الحكومي والخاص. وسيتم تعزيز القدرات المؤسسية في مجال رسم وإدارة سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرامجها، وستولى عناية خاصة لتنسيق تلك الجهود مع المؤسسات المالية لا سيما المصارف الإنمائية الإقليمية والوطنية.

٤٣ - وأخيرا، فإن خدمات إعادة هيكلة المنشآت تشكل بعدا رئيسيا لأنشطة اليونيدو في إطار هذا الهدف. وتركز اليونيدو بشكل خاص على: تقديم مساعدة متكاملة لإعادة الهيكلة تشمل دراسات استقصائية تشخيصية؛ واستبانة إمكانيات السوق المتنوعة، وإعداد دراسات الجدوى من أجل متطلبات التحديث أو الاستثمار الجديدة؛ وإعادة الهيكلة الإدارية والمالية والمتعلقة بالملكية (بما في ذلك الخوصصة)؛ ووضع خطط التنفيذ التفصيلية وتوفير التدريب المتخصص وتتولى تنسيق هذه الأنشطة مع التدابير التي ستتخذ على صعيدي المؤسسات والسياسات العامة. وتشارك المنظمة على سبيل المثال في إسداء المشورة بشأن السياسات العامة لعملية الخصخصة في بيرو بينما تقدم دعما مباشرا لعملية تمويل بعض المنشآت الصناعية الكبيرة إلى القطاع الخاص. وفي مشروع آخر، تساعد اليونيدو حكومة بولندا على إعادة هيكلة عشر منشآت منتقاة لتحويلها في نهاية المطاف إلى الميدان التجاري.

باء - تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة

المسألة المطروحة

٤٤ - تتسم مسألة تنمية الموارد البشرية بما تنطوي عليه من مدلولات واسعة للبعد الإنساني في القضية بأهمية رئيسية في السياق الصناعي. فهي في آن واحد شرط مسبق هام من شروط عملية التصنيع ونتاج لها. وبالنسبة لليونيدو لا تتصل هذه المسألة بالنظم التعليمية والتدريبية على المستويين الإقليمي والوطني

وعلى مستوى المؤسسات فحسب بل ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بقدرات البناء لأغراض تطوير التكنولوجيا ونقلها واستيعابها وتشجيع إعادة هيكلة الصناعة في اتجاه الأنشطة التي تتطلب مهارات كثيفة، والخدمات الصناعية.

٤٥ - وفي مناقشة مسألة تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة، تبرز في المقدمة ضرورة القيام على نحو متواصل بتكوين ورفع مستوى المهارات والحواجز والدراية التي تتطلبها الصناعة والتي تعد من الشروط الأساسية لتحقيق نمو فعال. ومما يؤيد أيضا ما تتسم به تلك الضرورة من طابع ملح، الأنماط الجديدة للنمو والتنافس الصناعيين في إطار الاقتصاد العالمي الأمر الذي يدل على:

(أ) أن وجود مستوى عال من المهارة هو عامل حاسم رئيسي بالنسبة لقدرة الاقتصاد على المنافسة من حيث الانتاج والتنمية وتطبيق التكنولوجيا وكذلك من حيث اجتذاب الاستثمارات والموارد الأخرى واستغلالها استغلالا كاملا؛

(ب) أن تنمية الموارد البشرية هي جزء أساسي من عملية التكيف الهيكلي الصناعي لأي بلد من البلدان. وتعتمد قدرة الاقتصاد الوطني على إجراء إعادة هيكلة كفؤة ومقبولة اجتماعيا اعتمادا كبيرا على أداء نظام تكوين المهارات وعلاقته بالقطاعات الصناعية والعلمية والكنولوجية على السواء؛

(ج) إن قدرة أي بلد على تكوين المهارات، ذات الصلة بالصناعة ورفع مستواها هي من الوسائل الرئيسية في مكافحة البطالة وتحقيق التنمية العادلة؛

(د) إن الاقتصاد بحاجة إلى التكوين المعزز والمركز للمهارات بغية اغتنام الفرص في الصناعات الآخذة بالتقدم والأسواق المتغيرة بسرعة، وكذلك العمل على زيادة وتيرة الابتكار في مجال الانتاج.

خدمات اليونيدو

٤٦ - تندرج الخدمات التي توفرها اليونيدو في إطار هذا الهدف في ثلاث فئات من الأنشطة المختلفة والمترابطة بشكل وثيق في نفس الوقت، أي توفير الدعم لوضع واستعراض استراتيجيات وسياسات وتنمية الموارد البشرية الصناعية؛ وتعزيز قدرات وإمكانيات تنمية الموارد البشرية الصناعية على الصعيد المؤسسي؛ والاضطلاع مباشرة بطائفة واسعة من الأنشطة التدريبية وغيرها من الأنشطة على مستوى المؤسسات.

٤٧ - وكي تمارس اليونيدو مهمة اسداء المشورة بشأن الاستراتيجيات والسياسات فإنها تضطلع بأبحاث وتحاليل عن العوامل الرئيسية المحددة للاحتياجات المتغيرة من المهارات في الصناعة مع التأكيد بشكل خاص على ما للتكنولوجيات الجديدة والطرق الجديدة لتنظيم العمل من تأثير على صعيد المؤسسات. وتحظى العلاقات المتغيرة بين نظام البحث والتطوير من جهة والصناعة من جهة ثانية - مثلا فيما يتصل

بدور وكالات نقل التكنولوجيا التي يوجهها الطلب - بالأولوية في الاهتمام. وتتولى اليونيدو بعد اطلاعها على نتائج الأبحاث والتحليلات إسداء المشورة إلى مقرري السياسة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية الصناعية على الصعيدين الوطني والقطاعي وذلك بهدف زيادة الانتاجية الصناعية عموما.

٤٨ - وتركز اليونيدو، إضافة إلى ما تقدم، على دعم المؤسسات التي تتمتع بتفويض في مجال تنمية الموارد البشرية بهدف تعزيز قدراتها على توفير التدريب التقني والإداري والتدريب المتصل بتنظيم المشاريع. ويشمل الدعم بشكل متزايد الرابطات الصناعية والغرف التجارية والصناعية وكذلك المؤسسات الاستشارية نظرا لما لها من تأثير قوي مضاعف وسبيل مباشر لوصول إلى الصناعة، ولا سيما المنشآت الخاصة. ويجري في الوقت نفسه التركيز على استعراض وإعادة تقييم أنشطة ومناهج مؤسسات التدريب القائمة في القطاع العام التي هي في كثير من الأحوال بحاجة إلى التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة لكي لا تفقد قدرتها على الاستجابة للمتطلبات التقنية والتنظيمية والإدارية المتغيرة للصناعة. أما ميدان التركيز الآخر فسيكون الربط الشبكي و/أو توأمة مؤسسات التدريب في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك فيما بين البلدان النامية نفسها بغية تسهيل عملية تبادل الموظفين والمعلومات والمناهج وتشجيعها.

٤٩ - أما بالنسبة إلى أنشطة التدريب المباشرة فتوفر اليونيدو المشورة والمساعدة في مجال تعزيز الانتاجية عن طريق رفع مستوى المهارات التقنية والإدارية اللازمة للتمكن من التكنولوجيات الصناعية وتكيفها، مع التشديد على تدريب الخبراء الاستشاريين الصناعيين والموظفين المعنيين بتقديم الخدمات الصناعية. وتعد مواد وكتيبات تدريبية بشأن المواضيع التالية ذات الأولوية: توحيد المقاييس ومراقبة الجودة والمواصفات؛ والإصلاح والصيانة؛ والاستصلاح؛ وكفاءة الطاقة؛ والسلامة الصناعية؛ والمسائل البيئية، بما فيها تقييم الأثر البيئي في مجال الصناعة.

٥٠ - ونظرا إلى أهمية تنمية الموارد البشرية بالنسبة لكل مشروع من مشاريع التعاون التقني، تتواصل الجهود لتوسيع شبكة المؤسسات المستعدة لتقديم التدريب إلى الحاصلين على منح دراسية من اليونيدو من البلدان النامية والاستفادة إلى حد أكبر من مراكز الدراسات المتقدمة في البلدان النامية. وسيجري استطلاع أساليب ومنهجيات تدريب جديدة؛ كما سيتم تدريب مجموعات مستهدفة مختارة تكون في وضع يمكنها من مضاعفة تأثير أنشطة اليونيدو التدريبية (أي تدريب المدربين).

جيم - التنمية العادلة من خلال التنمية الصناعية

المسألة المطروحة

٥١ - سجلت معظم المناطق النامية، في الأعوام الأخيرة، نموا اقتصاديا ايجابي المعدلات تجاوز في أغلبية البلدان معدلات نمو السكان، مما أفضى الى حدوث زيادات مطلقة في مستوى الرفاهية الاقتصادية التي تقاس بدخل الفرد. لكن من الصحيح أيضا أن مزايا النمو الاقتصادي وزعت، ولا تزال توزع، توزيعا

غير متكافىء فيما بين البلدان وكذلك داخل كل بلد. فقد اتسعت الفوارق في الدخل في بلدان عديدة كما ارتفع فيها عدد الذين يعيشون في فقر مدقع.

٥٢ - وهكذا، أوليت مسألة القضاء على الفقر أولوية عليا في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. وبالتالي، لابد من أن يشكل التخفيف من وطأة الفقر أحد الأهداف الأولية للتنمية الصناعية. وثمة اعتراف عام بأن تحول المجتمعات الزراعية تدريجيا الى مجتمعات ذات اقتصاد صناعي وما يترتب على ذلك من تحسين في الانتاجية من الآليات الهامة لمكافحة الفقر. فمع أن التنمية الصناعية المستدامة في حد ذاتها تساهم في ايجاد فرص عمل جديدة، ثمة مسائل محددة من الضروري التصدي لها بهدف تحقيق الأثر الأمثل للتصنيع من حيث تقاسم المنافع والحد من الفقر.

٥٣ - وثمة الآن اعتراف على نطاق واسع أيضا بشأن الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر هي من أكثر الاستثمارات انتاجية لأن معدلات عائدها كثيرا ما تتجاوز معدلات عائد الاستثمارات المادية. كما أنها تقلل من الضرر البيئي الناجم عن الفقر إذ أن تجمعات المعوزين تمارس في كثير من الأحيان ضغوطا موهنة على الموارد الطبيعية النادرة والأنظمة الإيكولوجية الهشة. ولذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لإيجاد فرص اقتصادية لقطاعات السكان المحرومة والفقيرة بزيادة عدد فرص العمالة وتنظيم المشاريع على السواء، بما يمكنهم من الاندماج بالتيار الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

خدمات اليونيدو

٥٤ - تساهم اليونيدو في إيجاد فرص اقتصادية أعدل وفي التخفيف من حدة الفقر بزيادة التركيز على المناطق المحرومة اقتصاديا داخل البلدان وبتطوير كامل القدرات الانتاجية التي تزخر بها المناطق الريفية وبمعالجة مسألة الفقر في المناطق الحضرية. وفي الوقت ذاته، يستتبع هدف التنمية العادلة تركيز اهتمام خاص على أقل البلدان نموا، التي لم يكن نصيبها من مزايا التقدم الصناعي حتى الآن إلا هامشيا مما جعل منها أضعف شريحة من شرائح المجتمع الدولي.

٥٥ - ومن المتوقع للبرامج التي تستهدف تحقيق توزيع إقليمي أعدل للتنمية الصناعية أن تحظى بالأولوية في عدد متزايد من البلدان النامية، لذا ستكون هذه البرامج ذات أهمية كبرى في توجيه خدمات اليونيدو نحو تحقيق توزيع إقليمي أمتن للتنمية الصناعية. ومن الأساسي قيام الفعاليات الإقليمية نفسها بالشروع في تنمية إقليمية ناجحة وتنفيذها. وتدعم اليونيدو هذه العملية بواسطة: (أ) توفير معلومات تقديرية عن الآليات الفعالة لتحقيق التنمية الإقليمية، ومن ذلك مثلا مختلف ظواهر مفهوم الأحياء الصناعية وقابلية تطبيقها على سياقات إنمائية مختلفة؛ و (ب) توفير خدمات استشارية وترويجية للمؤسسات الصناعية (المقاطعية) الإقليمية وواضعي السياسات في مجالات مثل مفاهيم وخطط التنمية الإقليمية، ونهوج التقسيم الى مناطق صناعية، والترويج الاستثماري الهادف، وتقدير الأثر البيئي.

٥٦ - وتعترف اليونيدو اعترافا تاما بالمساهمة الهائلة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في موازنة التفاوت الاجتماعي والحد من الفقر واشراك الفقراء الريفيين والحضريين في قطاعات الانتاج وتوفير المنتجات والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء في الريف وايجاد الطلب على المنتجات التي يوفرها صغار المزارعين وتصحيح وضعية المرأة وغيرها من الفئات المحرومة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسات الصناعية وسيلة هامة لفحز الأنشطة الانتاجية في سياق الجهود المبذولة للتعمير والتنمية بعد فض النزاعات. لذلك، سوف يسعى بحزم الى تشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الريفية، مع التركيز بوجه خاص على تجهيز الموارد الطبيعية وصنع سلع استهلاكية بسيطة كوسيلة لإيجاد فرص العمل غير الزراعية.

٥٧ - وفي هذا الخصوص، تتمثل خدمات اليونيدو ذات الأولوية، فيما يلي:

(أ) المساعدة على وضع برامج لتنمية مهارات تنظيم المشاريع الصناعية، وذلك عن طريق التدريب على المهارات الادارية والتقنية الأساسية، مع التركيز على المرأة بوجه خاص؛

(ب) توفير المعلومات وإسداء المشورة وتقديم الدعم فيما يتعلق بإنشاء مرافق خدمات مشتركة ووضع مخططات محاضن الأعمال وغيرها من النهج المؤسسية لصالح الصناعة الصغيرة أو تطوير القدرة على تنظيم المشاريع؛

(ج) التشجيع على اقامة علاقات تعاقدية من الباطن بين المؤسسات الصناعية الريفية الصغيرة وكبار الصانعين؛

(د) توفير المعلومات وإسداء المشورة بشأن خيارات تطوير التكنولوجيا مع التركيز على المزج الفعال بين التكنولوجيات التقليدية والتكنولوجيات الحديثة؛

(هـ) حفز التنظيم الذاتي للمؤسسات الصناعية الصغيرة، وذلك مثلا على شكل رابطات قطاعية فرعية قائمة على تجمعات المنتجين من القطاع غير الرسمي؛

(و) تعزيز الروابط بين الصناعات الصغيرة وقطاعي الخدمات والزراعة؛

(ز) استعراض مهام وأثر الوكالات الوطنية المعنية بتطوير الصناعات الصغيرة وسلطات الأقاليم والبلديات ووضع برامج لزيادة كفاءتها.

٥٨ - وفيما يتعلق بالأولويات دون القطاعية، يستدعي الهدف المتعلق بتحقيق تنمية عادلة أن تولي اليونيدو اهتماما على سبيل الأولوية للصناعات القائمة على الزراعة مما يستتبع بالتالي تعزيز الروابط بين

الزراعة الصغيرة والتصنيع بهدف زيادة الانتاجية وفرص العمل والدخل في الأرياف خاصة عند الفقراء. ويكتسب تجهيز الأغذية - الذي يحصل بقدر كبير في الصناعات الصغيرة وبشكل متناثر إقليميا - بعدا بالغ الأهمية في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. وخلال الفترة التي تشملها الخطة، سوف تركز برامج اليونيدو على ما يلي: اختيار التكنولوجيا التجهيزية وتكييفها ونشرها، بما في ذلك تقديم الخدمات الى الصناعات المنزلية والصغيرة؛ وتحديث/استصلاح مصانع تجهيز الأغذية المعتلة؛ ومراقبة النوعية على طول سلسلة التجهيز؛ واعتماد معايير صحية وبيئية بشأن المنتجات الغذائية؛ والتعليب للحفاظ على الجودة وتيسير النقل والخزن.

دال - التنمية الصناعية المتوافقة مع البيئة

المسألة المطروحة

٥٩ - نظرا الى أن الصناعة تعد محور عملية تحقيق التنمية المستدامة، فإن الأهمية المتزايدة التي تتسم بها المسائل البيئية تستوجب إدماج هذه المسائل بشكل فعال في الأنشطة الصناعية على مستويي السياسة العامة والمؤسسة الصناعية، وذلك بغية تحقيق تنمية صناعية متوافقة مع البيئة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"[١] و "جدول أعمال القرن ٢١"[٢]، اللذين ثبتا أقدام المجتمع العالمي في سبيل التنمية المستدامة. وسيتوقف التقدم في هذا الطريق فيما بعد على التقيد بالمبادئ الواردة في إعلان ريو وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١: فإن الاستدامة تقتضي تناول مسائل البيئة بصفتها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

٦٠ - وقد طلب مجلس التنمية الصناعية الى المدير العام، في المقرر م ت ص ١٨/١١ كانون الأول/ديسمبر المتخذ في دورته الحادية عشرة، أن يدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وذكر بالتفصيل المجالات التالية ذات الأولوية: دمج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرارات؛ وحماية الغلاف الجوي؛ والادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الاحيائية؛ وتعزيز دور قطاعات الأعمال التجارية والصناعية؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ والأمان الكيميائي. وطلب الى المدير العام أيضا في هذا القرار أن يشرك اليونيدو في الجهود العالمية الرامية الى حماية طبقة الأوزون وفقا لبروتوكول مونتريال[٣].

٦١ - وتشارك اليونيدو بنشاط في المبادرات البيئية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، وهي تضطلع بدور رائد في برامجها الخاصة بصناعات محددة. وتعد اليونيدو إحدى الوكالات التنفيذية الأربع للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وذلك الى جانب برنامج الأمم المتحدة والبنك الدولي. وهي أيضا عضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، كما أنها عينت بموجب جدول أعمال القرن ٢١ لادارة أعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الاحيائية. وفي الآونة الأخيرة،عينت اليونيدو، الى جانب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتكون شريكا في البرنامج الدولي عن الأمان الكيميائي الذي كان أعضاؤه حتى ذلك العهد يتكونون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

٦٢ - وانسجاما مع ما توليه اليونيدو من أولوية عليا لتعزيز تنمية صناعية تتوفر لها أسباب البقاء البيئي، قامت بتعزيز قدراتها في هذا المجال بشكل ملموس. وتشمل خدماتها المتصلة بذلك ضروبا كثيرة من الأنشطة وهي تتركز بوجه عام حول مفهوم انتاج أنظف، أي أنها تتمحور على عمليات فعالة بيئيا وفعالة في مجال الطاقة، وفعالة في تقليل النفايات الى الحد الأدنى، أي مكافحة التلوث الصناعي في مهده.

٦٣ - ويرد أدناه موجز لأهم أنشطة اليونيدو في متابعة التزامات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مجال الصناعة. ويتبع العرض في هذا الموجز تعميم الفصول الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

خدمات اليونيدو

الفصل ٩ - حماية الغلاف الجوي

٦٤ - الطاقة وغازات الدفيئة - يتيح مجال توليد الطاقة الفعالة واستخدامها بكفاءة فرصا، تلائم بصورة فريدة عملية الجمع بين المربحية الصناعية وحماية البيئة. فإن استخدام الصناعة للطاقة استخداما فعالا وذلك في معظم الأحيان بأدنى استثمار رأسمالي أو بدون أية زيادة فيه - يقلل من الانبعاثات المتصلة بالطاقة ويعزز في نفس الوقت الربح التجاري. وعلاوة على ذلك، يمكن لإمدادات الطاقة الناتجة من مولدات تعمل بالوقود الأحفوري أن تعزز مربحية المرافق. وأخيرا، يجري الآن استحداث العديد من مصادر الطاقة غير الأحفورية، وهي متوفرة كبدائل للطاقة مجدية التكاليف، ولا سيما للمناطق الريفية. واليونيدو نشطة في حفظ الطاقة، في مجالات انتاج اكفأ وإدارة التجهيز؛ واعتماد تكنولوجيا جديدة فعالة الطاقة في مجال الصناعة؛ واستحداث وتنفيذ تكنولوجيات جديدة لمصادر الطاقة البديلة؛ واستخدام انواع الوقود الأحفورية (ولا سيما الفحم الحجري) استخداما غير ضار بيئيا؛ وتعزيز فعالية القائم من شبكات توليد الطاقة وتوزيعها.

٦٥ - وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II) و Corr.1/Add.2) يتسم تعزيز فعالية الطاقة في العمليات الصناعية بأهمية خاصة. وستقوم اليونيدو بتعزيز الخدمات الاستشارية والدعم فيما يتصل بالتقليل من الأثر البيئي الناجم عن شبكات توليد الطاقة، وتشجيع حفظ الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة - في سياق التشديد على مسائل غاز الدفيئة في إطار مرفق البيئة العالمية. وأخيرا، سوف تمضي اليونيدو في تعزيز مبادرتها في سبيل التطبيقات الصناعية للطاقة الآمنة (بإنشاء المركز الوطني للطاقة الشمسية التطبيقية في استراليا مؤخرا) ومن ثم إنشاء المزيد من هذه المراكز وربطها بشبكات.

٦٦ - الاستبعاد التدريجي للمواد المستنفده للأوزون - تركز اليونيدو، في سياق الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، على تقديم مباشر للمشورة والمساعدة على صعيد المنشأة، بما في ذلك تقييم التكاليف الإضافية لاستبعاد الكلورو - فلورو كربونات تدريجيا؛ ونقل التكنولوجيا اللازمة لعملية الاستبعاد هذه على أساس خيارات تقيم بعناية وأنسب الشروط المتاحة؛ والدعم المؤسسي بواسطة البحث والتنمية

والتدريب للأخذ بأنواع تكنولوجيا لا تستند الى الكلورو - فلورو كربونات. أما التركيز القطاعي لهذه الأنشطة، فهو على التبريد وأنواع الرغوة والمحاليل. وتقوم اليونيدو حاليا بتنفيذ ما يناهز ٣٠ مشروعا في إطار بروتوكول مونتريال، في جميع المناطق النامية. واليونيدو، إذ تركز خدماتها على صعيد منشآت صناعية فرادي - مقدمة مدخلات تقنية محددة، ومضطلعة بضروب كثيرة من عمليات التقييم - ترسي أساسا عمليا يمكن أن ينطلق منه المناسب من تدابير بناء المؤسسات وأطر وضع الأنظمة.

الفصل ١٦ - إدارة التكنولوجيا الإحيائية

٦٧ - من بين التطبيقات الصناعية العديدة للتكنولوجيا الإحيائية، تجدر الإشارة الى ما يلي: استحداث وتحسين مستحضرات الصيدلة؛ استنباط عمليات ومنتجات تقلل الى الحد الأدنى من استخدام المستحضرات الكيميائية التركيبية، وتحد من النفايات وتزيل المواد الملوثة من البيئة، ولا سيما النفط المسفوح بصورة عرضية؛ واستحداث منتجات للصناعات الزراعية مأمونة بيئيا، مثل مبيدات الآفات والأسمدة.

٦٨ - ويمكن أن تؤدي التكنولوجيات الإحيائية المتطورة دورا أساسيا في النهوض بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية، فإنه يمكن الحصول على الجديد الشديد من التشخيصات واللقاحات والأدوية بفضل التكنولوجيا الإحيائية لمعالجة بعض الأمراض المنتشرة في البلدان النامية، مثل الحمى الزحارية (الملاريا) وداء المثقبيات والتهاب الكبد. ومع نمو السكان، يمكن أن تساعد التكنولوجيا الإحيائية على زيادة انتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية. وفي كثير من البلدان التي تستخدم كميات كبرى من الكتلة الحيوية استخداما ناقصا أو تهدرها، يمكن أن توفر التكنولوجيا الإحيائية وسيلة لتحويلها الى منتجات مفيدة مضافة القيمة؛ وفضلا عن ذلك، يمكن تطبيقها - مع المناسب من التخطيط والادارة - تطبيقات لا مركزية، ويمكن بالتالي أن تستخدم أداة للتصنيع الريفي للصناعات الصغيرة ومؤسسات المشاريع الصغيرة، التي تتيح فرصا أفضل لمشاركة المرأة والنهوض بها.

٦٩ - وتشجع اليونيدو خطوات بناء القدرة وإجراءات السلامة اللازمة لبحوث التكنولوجيا الإحيائية وتطبيقاتها؛ وتوحيد برامج التكنولوجيا الإحيائية وربط شبكاتها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ وإقامة شراكات فيما بين مؤسسات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، المعنية بالتكنولوجيا الإحيائية، والقطاع الخاص. ودعما لهذه العملية، أنشأت اليونيدو "المركز الدولي لهندسة الجينات والتكنولوجيا الإحيائية". ويجري حاليا توسيع نطاق خدمات اليونيدو لتشمل المعالجة الآلية للمعلومات الإحيائية، مع المساعدة في وضع قواعد البيانات في المراكز الإقليمية ودون الإقليمية للتكنولوجيا الإحيائية، واستحداث مجموعات معلومات هذه التكنولوجيا. ويجري حاليا استحداث وتجميع حالات ناجحة من تسويق التكنولوجيا الاحيائية تجاريا، لتوزيعها وترويجها، مع التركيز على الصناعات الإحيائية الصغيرة.

٧٠ - وفي مجال التكنولوجيا الإحيائية البيئية، تعمل اليونيدو على تهيئة تفهم أعمق وتقدير اكبر لضرورة تطبيق التكنولوجيا الإحيائية بما ينسجم مع السلامة. وهي تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة

الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، في فريق عامل غير رسمي، لتعزيز التطبيقات البيئية للكائنات العضوية المعدلة جينيا من أجل التنمية الصناعية بطريقة تتوفر لها اسباب البقاء البيئي. وقد أعدت اليونيدو وعممت، بالنيابة عن الفريق العامل، مدونة دولية تطوعية للسلوك بشأن إطلاق هذه الكائنات العضوية في البيئة. وتشمل الأنشطة المستمرة في هذا المجال إعداد دليل للسلامة الإحيائية؛ وتنظيم دورات تدريبية؛ واقامة شبكة معلومات عن السلامة الإحيائية وخدمات استشارية تقدم مشورة الخبراء الى البلدان النامية بصدد مسائل السلامة الإحيائية، على الصعيد التقني وصعيد السياسات، عن طريق مشاريع ترويجية. وفي حين أن بعض هذه الأنشطة بدأ العمل به مدة طويلة قبل "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، فمن الواضح أنها تستجيب لاهتماماته الرئيسية، في مجال إدارة التكنولوجيا الإحيائية إدارة سليمة بيئيا.

الفصل ١٨: إدارة واستخدام موارد المياه

٧١ - على الرغم من أن حصة الصناعة من استهلاك موارد المياه تعتبر أصغر نسبيا من حصة الزراعة، إلا أن أثرها التلويثي يعد أكبر من أثر القطاع الزراعي. فرغم أنه تجري إعادة ٨٠ في المائة من المياه التي تستخدم في التبريد والتنظيف، فإن المياه المعادة غالبا ما تكون ملوثة بالصديد الصناعي وعوامل التلويث الحراري. لذلك يمكن للصناعة أن تسهم في المحافظة على موارد المياه بثلاثة طرق هي: خفض، أو التخلص من، عوامل التلويث التي تحملها إلى موارد المياه؛ وتقليل إجمالي موارد المياه المستخدمة؛ وإنتاج معدات تتسم بفعالية التكلفة لاسترداد وتوزيع موارد المياه.

٧٢ - ويمكن تصنيف الأنشطة الحالية التي تضطلع بها اليونيدو في ذلك المجال إلى ثلاث فئات عريضة: فالأولى تتعلق بتخفيف ما للصناعة من أثر سلبي على نوعية المياه، وذلك بدعم الانتاج الأنظف ومعالجة فضلات المياه؛ وتوفير خيارات تكنولوجية للتقليل من استهلاك المياه في مجال الصناعة؛ وتزويد الحكومات بصيغ للسياسات العامة، تركز بصفة خاصة على الصناعات الصغيرة، التي يكون لها في بعض الحالات أثر ضار بموارد المياه بصفة خاصة. وتشمل المشاريع الجارية تقديم المساعدة إلى سري لانكا فيما يتعلق بخفض تصريف عوامل التلويث من قطاعات صناعية مختارة وذلك عن طريق، في جملة أمور، إقامة وحدة نموذجية لمعالجة فضلات المياه، وإنشاء مرفق مشترك لمعالجة فضلات المياه في صناعات الحرف اليدوية في نيبال.

٧٣ - أما الفئة الثانية فتتصل بتحديد ومعالجة المصادر الرئيسية للتلوث في المياه الساحلية ومياه المحيطات. فعلى سبيل المثال، تقوم اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع مشروع للدعم الإقليمي لمنع التلوث والمحافظة على التنوع البيولوجي في النظام الايكولوجي - البحري في خليج غينيا.

٧٤ - وتتعلق الفئة الثالثة بنشاط اليونيدو الرامي إلى التوسع في استخدام قاعدة الموارد المائية القائمة، بما في ذلك صناعة معدات لمعالجة المياه في عملية توفير الموارد المائية ومياه الشرب؛ وصناعة معدات

للري؛ وصناعة واستخدام معدات للرصد البيئي المتصل بالمياه. وتشمل المشاريع الجارية تقديم المساعدة في توفير مياه جيدة النوعية لعملية الصناعة في الصين ومعدات لرصد تلوث مياه البحار في بلغاريا.

الفصل ١٩: الإدارة السليمة بيئيا للكيماويات السامة

٧٥ - تعتبر الكيماويات ذات أهمية حيوية للعديد من العمليات الصناعية وهي بالتالي ذات أهمية حيوية لدى البلدان النامية فيما يختص بالصناعة فيها. وفي الوقت ذاته، يمكن للعديد من الكيماويات التي تعالجها الصناعة، سواء كانت موادا خامة أو منتجات وسيطة أو جاهزة، أن تلحق الضرر بالبيئة والناس والحيوانات إن لم تعالج أو تستخدم على نحو سليم. وتتوقف حدة آثار الكيماويات على مدى السمية الكامنة فيها وطبيعة التعرض لها.

٧٦ - وتعتبر احتمالات الضرر الناجم عن الكيماويات السامة كبيرة على نحو خاص في البلدان النامية. لأنه توجد في العديد من هذه البلدان صناعة كيماوية تقوم على تكنولوجيات عتيقة ولا تتوفر لديها لا الخبرة الفنية ولا الموارد المالية اللازمة لتحديث صناعتها. وفي حالات عديدة، قامت هذه البلدان باختيار أرخص خيار للاستثمار وهي بالتالي تحصل على تكنولوجيات بالية لا تستوفي المعايير الحالية للجودة والسلامة والحد من الصبيب.

٧٧ - وتعتبر اليونيدو، بما لها من خبرة تقنية تفصيلية وخبرة فنية بالعمليات الصناعية بصفة عامة وفي قطاع الكيماويات بصفة خاصة، في وضع جيد يتيح لها امكانية مساعدة البلدان النامية على معالجة الكيماويات السامة فيها بطريقة قابلة للاستدامة بيئيا. وتحتفظ اليونيدو كذلك بروابط وثيقة مع منظمات أخرى تعنى بقضايا ذات صلة بالكيماويات السامة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية مثل الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (UPAC)، والمجلس الدولي لتحاليل مبيدات الآفات، والمجموعة الدولية للرابطات الوطنية لصانعي المواد الكيميائية الزراعية.

٧٨ - وفي تعاونها التقني تسدي اليونيدو المشورة للحكومات والجهات المستفيدة بشأن المخاطر التي تنطوي عليها معالجة الكيماويات السامة وبشأن البدائل الممكنة التي يمكنها أن تنظر فيها، وتشجع الحكومات على وضع تدابير تشريعية لرصد ومراقبة معالجة الصناعات للكيماويات السامة أو الخطرة.

٧٩ - وفي حين أن استخدام المخصبات ومبيدات الآفات قد وصل حد الذروة في البلدان المتقدمة النمو، كشفت دراسة أجرتها اليونيدو أن استخدام الكيماويات الزراعية في معظم البلدان النامية في حالة ازدياد. ورغم أن تكنولوجيا صناعة مبيدات الآفات تتحكم فيها بشكل وثيق قلة من الشركات، إلا أن مركبات مبيدات الآفات متاحة بسهولة للبلدان النامية. وتوصي اليونيدو باستخدام مبيدات الآفات ومركباتها غير الضارة بالإنسان والبيئة، وهي تستهدف إحداث تخفيض عام في حجم مبيدات الآفات بالانتقال إلى استعمال المبيدات المنخفضة الحجم/العالية الفعالية/المنخفضة الأخطار دعما للمكافحة المتكاملة للآفات. وهي

تشجع على التوقف عن انتاج مركبات مبيدات الآفات، وتنصح كذلك بايقاف انتاج مركبات مبيدات الآفات، حيثما اقتضى الأمر. ومن الأمثلة قريبة العهد، افتتاح مركز بحوث علوم السميات الايكولوجية في باكستان في مطلع عام ١٩٩٤ وهو معهد أنشئ بمساعدة من اليونيدو.

٨٠ - وتعتبر المعلومات المتعلقة بالكيماويات السامة ذات أهمية حيوية فيما يختص بتحديد المجالات الخطرة وتخطيط تدابير السلامة والطوارئ المناسبة التي ينبغي اعتمادها من قبل الحكومات والصناعات معا. وتساعد الشبكة الإقليمية والعالمية لليونيدو في جمع ونشر المعلومات. وتعتبر الشبكة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بمبيدات الآفات (RENPAP) وهي تقوم بتشغيل قاعدة للبيانات المتعلقة بلوازم مبيدات الآفات تشمل ١٤ بلدا في منطقة آسيا، نموذجا للشبكات الإقليمية. وتتعاون هذه الشبكة مع عدد من الوكالات الدولية والمنظمات الحكومية فيما يتعلق بتعزيز السلامة لدى إعداد مركبات مبيدات الآفات واستخدامها. وهي تقوم أيضا بدعم المكافحة المتكاملة للآفات.

الفصل ٣٠: الأعمال التجارية والصناعة

٨١ - إن الدور الأساسي لليونيدو في مجالي الأعمال التجارية والصناعة له صلة بالشركات الصناعية والتعاون في الميدان الصناعي. وتؤدي اليونيدو مهمتها عن طريق آليات من قبيل عمليات تبادل العقود الباطنية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة على أسس وطنية أو دولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن امكانية إقامة الشركات والتعاون على مستوى المؤسسات يمكن أن يشمل قضايا من قبيل ما يلي:

(أ) إقامة شبكات من الشركات ومصادر التكنولوجيا لتعزيز نقل التكنولوجيات والخدمات السليمة بيئيا؛

(ب) التقييم التقني - الاقتصادي للفرص التجارية والترويج لها في المجالات التي تستخدم فيها المنتجات العرضية والفضلات الزراعية أو الصناعية؛

(ج) التجهيز الأمثل والاستحداث والتنويع وضمان النوعية، بغية المحافظة على المدخلات المستخدمة من قبل الصناعة.

٨٢ - وبفضل هذه الآليات يمكن تطوير ممارسات نقل الأعمال التجارية السليمة بيئيا، لا سيما فيما يتصل بتطبيق معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي يبلغ عددها ٠٠٠ ٩ مقياس.

٨٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليونيدو تقوم، عن طريق المؤسسات الوطنية، بتزويد أرباب الأعمال بالمعدات والمنهجيات المعيارية للتدريب على ممارسات تجارية أساسية من قبيل حماية البيئة ومراقبة الموجودات وضمان النوعية والتسويق، والهدف هو توفير التدريب الذي يضمن للأعمال التجارية القدرة على البقاء والاستدامة البيئية للمشاريع الصغيرة.

٨٤ - وتستطيع اليونيدو كذلك أن تقوم بدور في إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة. بيد أن على الجهات المعنية بالتعاون الإنمائي الدولي أن تعي كون إنشاء مثل هذه المؤسسات، سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص، تقع المسؤولية الرئيسية عنه على عاتق النظراء من البلدان النامية. وما يستطيع التعاون الدولي أن يفعله هو توفير الدعم في مجالات محددة مثل تبادل الخبرة القطرية وإضفاء شرعية عريضة على تلك المجالس؛ وتوفير شبكة أساسية من الاتصالات المؤسسية.

الفصل ٣٤: نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

٨٥ - رغم أن الصناعة هي إحدى المصادر الرئيسية للتلوث البيئي، إلا أنها تتيح كذلك أحوالا مؤاتية للتحرك في مسارات التنمية المستدامة وذلك باستحداث واعتماد التكنولوجيات الأنظف. فالتحول التكنولوجي هو المصدر الرئيسي لزيادة الثروة والإنتاج وإذا ما أدير على النحو السليم يمكن أيضا أن يكون مدخلا إلى الإستدامة البيئية. فالتطورات التكنولوجية الحالية في العديد من المجالات تتيح فرصا لتحقيق الأرباح الصناعية عن طريق المحافظة على الموارد؛ وهي تدحض كذلك التضارب المتصور بين الصناعة وحماية البيئة. ولهذا السبب فإن مسألة الكفاءة في مجال الطاقة تكتسي أهمية خاصة.

٨٦ - والانتاج الأنظف كان ولم يزل موضوعا لواحد من أربعة برامج فرعية من برنامج البيئة التابع لليونيدو منذ عام ١٩٩٠، وأقرته الدول الأعضاء في اليونيدو في توصيات مؤتمر اليونيدو المعني بالتنمية الصناعية المستدامة أيكولوجيا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

٨٧ - إن الإنتاج الأنظف، بتشديده على إدخال تحسينات على عملية التجهيز، يعد مماثلا للتجهيز الأمثل، الذي يستهدف خفض توليد الفضلات بغية زيادة قدرة الصناعة على المنافسة. فالإنتاج الأنظف يضيف إلى التجهيز الأمثل بتبرير تحسين عملية التجهيز على أسس بيئية وكذلك مالية. وتمتلك اليونيدو القدرة والخبرة اللازمتين لتقديم الدعم التقني في ميدان التجهيز الأمثل، على صعيد الصناعة (القطاعي) وعلى الصعيد دون القطاعي كذلك. ويوضع تشديد خاص على احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التركيز بصفة خاصة على الحلول الإقتصادية للمشاكل البيئية التي تواجه مجموعة من هذه المؤسسات. وفيما يلي أمثلة للعمل واسع النطاق الذي تقوم به اليونيدو في مجال التجهيز الأمثل:

(أ) قامت اليونيدو، عن طريق وحدة سيناي - سيتيكت للبحث التطبيقي في البرازيل، بتقديم المساعدة إلى عدة مؤسسات بهدف خفض الصبغة والاستعمال الكيميائي ومدخلات الطاقة وفترات التجهيز. وأدت هذه التغييرات إلى وفورات نقدية وإلى خفض توليد تلوث، بما يصل في كثير من الأحيان إلى ٤٠ في المائة من الصبيب، وذلك بالتقليل إلى أقصى حد من إعادة الصبغة التي تتطلب المعالجة بتكنولوجيا نهاية الأنابيب؛

(ب) وفي قطاع الجلد قامت اليونيدو، عن طريق مركز تطوير الجلود في كينيا، بتقديم المساعدة إلى مؤسسات فيما يتعلق بتكنولوجيات تطوير التجهيز والمنتجات مما أدى إلى زيادة امكاناتها المحلية والتصديرية بالإضافة إلى خفض حجم التلوث المتولد؛

(ج) تتعاون اليونيدو مع المجلس الوطني للإنتاجية في الهند لتعزيز قدرة المجلس في مجال الإنتاج الأنظف ولوضع الأساس اللازم لسياسة حكومية موسعة بشأن الإنتاج الأنظف. وأدى هذا المشروع إلى إنتاج دليل للمحاسبة في مجال الفضلات صمم لقطاعات الصناعات الصغيرة في الهند. ويجري تجريب هذا الدليل والنهج العام في ثلاثة قطاعات هي: صناعة لب الورق والورق القائمة على الزراعة، وإعداد مركبات مبيدات الآفات، وصبغ المنسوجات وتجهيزها؛

(د) وثمة نشاط آخر على صعيد المؤسسات يتمثل في الدعم الذي تقدمه اليونيدو لبرامج الإنتاج الأنظف في الوكالات المعنية بإدارة شؤون البيئة. وتعمل اليونيدو في مشروع من هذا القبيل مع السلطة المركزية للبيئة في سري لانكا فهي تعكف على تعزيز قدرة هذه السلطة على تطبيق تدابير خفض الفضلات كخطوة أولى في تحقيق الامتثال الصناعي للمعايير البيئية وتقوم كذلك بتوفير المصروفات الأولية من صندوق قروض دائر للتكنولوجيات الأنظف ذات التكلفة المنخفضة. وشرعت اليونيدو في جهد مماثل مع الهيئة المعنية بالبيئة في نيبال؛

(هـ) وفي مجال تكنولوجيات التجهيز الكيميائي التي تستخدم الكيماويات الخطرة أو السامة، قامت اليونيدو بتقديم المساعدة في عملية نموذجية للإنتاج الأنظف لمبيدات الأعشاب في بولندا. كما قدمت المساعدة في عملية نموذجية لإنتاج مركبات مبيدات الأعشاب التطبيقية والسليمة بيئيا في الهند.

٨٨ - وتسلم اليونيدو بأهمية إقامة مؤسسات في القطاع العام والخاص تكون مزودة بموظفين مدربين ومتنورين بصورة جيدة ومجهزة بالمعدات بنفس المستوى لتشجيع الإنتاج الأنظف. وتقوم بتوفير الدعم المؤسسي والمعلومات المتعلقة بالإنتاج الأنظف للوكالات المعنية بإدارة البيئة والمنظمات المعنية بالإنتاجية على حد سواء. وهي تتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد مبادئ توجيهية لمنع التلوث والتخفيف منه في أكثر من ٥٠ قطاعا صناعيا، وتسهم في تقارير تقنية متعمقة بشأن الإنتاج الأنظف يقوم بإعدادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٩ - وعلى الصعيد المؤسسي قامت اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتكثيف تعاونها مع المؤسسات المعنية بالصناعة مثل المجالس الوطنية للإنتاج وغرف التجارة والصناعة. كما قامت المنظمة، بالتعاون أيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتدشين برنامج جديد لدعم المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (NCPCs) لقرابة ٢٠ بلدا لمدة خمس سنوات. وتؤدي هذه المراكز دورا تنسيقيا وحفازا في استحداث تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وتدريب المهنيين الصناعيين والحكوميين.

٩٠ - وتقوم اليونيدو، عن طريق مشروعها المتعلق بنظام المعلومات المتعلقة بالطاقة والبيئة (EEIS) بإنشاء آلية شبكية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز قدرتها على جمع المعلومات المتعلقة بالبيئة الصناعية والطاقة وخزنها ونشرها في أشكال تقليدية وأخرى قابلة للقراءة بواسطة الآلة معا. والهدف هو تيسير وصول الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توجد لديها إمكانيات محدودة للاتصالات ومعالجة المعلومات إلى المعلومات الضرورية للإنتاج النظيف.

الفصل ٣٧: بناء القدرات في البلدان النامية

٩١ - ينبغي تشجيع الصناعة لأن تصبح أداة رائدة للتغيير بدلا من أن تكون شريكا سلبيا أو متفاعلا في الحوار الوطني بشأن السياسة العامة، وذلك بالنظر إلى الرابطة الوثيقة بين الصناعة والبيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم أن يتاح للصناعة الدعم التحليلي والتقني والدعائي لتمكينها من الاشتراك في تحقيق التوافق الاجتماعي واعتماد الحلول التكنولوجية والممارسات المهنية التي من شأنها أن تفضي إلى مسار التنمية المستدامة.

٩٢ - والخطوة الأولى في عملية بناء القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الصناعية القابلة للاستدامة من ناحية إيكولوجية هي وضع أهداف وطنية للتنمية المستدامة، على أن تكون لا مركزية وأن تشترك فيها على النحو الواجب كافة الجهات الأساسية في النظام، بما في ذلك المؤسسات الحكومية على الصعد المركزية والوسيطة والمحلية. ولدى العمل مع هذه البلدان، تصب اليونيدو اهتمامها على وضع نظام متعدد المستويات لاتخاذ القرارات توكل إليه مهمة إعادة تمحيص أهداف السياسة الصناعية، وضمان ربطها مع السياسات الأخرى ذات الصلة، وصياغة مزيج صحيح من الصكوك ورصد نتائج تطبيق السياسات. ويمثل إنشاء هذه الشبكة المؤسسية وتوفير نظم دعم القرارات سمتين رئيسيتين من سمات الدعم المقدم من اليونيدو. وفي الوقت الحاضر، تقوم المنظمة بتوفير الدعم اللازم لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية الصناعية المستدامة بيئيا في عدد من البلدان، بما فيها تونس والجزائر والمغرب وموزامبيق ونيبال. وبالإضافة إلى ذلك تعكف اليونيدو على صياغة خطة للتحكم في نوعية البيئة على نطاق المنطقة للمجالات الصناعية الملوثة بدرجة حرجة في نيبال والهند.

٩٣ - وتعتبر المؤسسات الصناعية والمنظمات غير الحكومية ذات أهمية خاصة لأنها تقوم بدور الوسيط بين الحكومة، أي صانعي القرارات على الصعيد الوطني والمحلي، من ناحية، والمؤسسات أو الأفراد، من ناحية أخرى. وعلى الصعيد المتوسط، تركز اليونيدو على التدريب على بناء المؤسسات لتطوير القدرات الاستشارية داخل المؤسسات الصناعية وبيوت الخبرة. وتقوم اليونيدو كذلك بتدريب المنظمات غير الحكومية على حملات زيادة وعي الجمهور.

٩٤ - وتشمل القدرات الرئيسية اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية المستدامة من ناحية إيكولوجية ما يلي:

(أ) القدرة على جمع وتحليل ونشر المعلومات الصناعية والتكنولوجية، بما في ذلك المعلومات المتصلة بالبيئة؛

(ب) القدرة على وضع حوافز اقتصادية تقوم على السوق وصكوك بشأن السياسة العامة بهدف خفض الآثار البيئية السلبية والتشجيع على اعتماد تكنولوجيات الإنتاج النظيف؛

(ج) القدرة على استنان وإنفاذ التشريعات المناسبة والتدابير التنظيمية؛

(د) القدرة على صياغة السياسات اللازمة لتحديد مواقع الصناعة، بالتباعد المناسب؛

(هـ) القدرة على إجراء تقييمات للآثار البيئية للأنشطة الصناعية.

هاء - التعاون الدولي في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا الصناعيين

المسألة المطروحة

٩٥ - أصبح التعاون الصناعي الدولي، بفضل ما يجرب حاليا من تحرير للأسواق ورفع للضوابط التنظيمية عن الاقتصادات، يكتسي أهمية متزايدة لدى جميع الفعاليات في مضمار التنمية الصناعية العالمية. وبالتالي، فان الهدف المتوخى من التعاون الدولي في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا الصناعيين متصل مباشرة بالدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به اليونيدو في نطاق النظام الموحد في مجال التنمية الصناعية. وبوجه عام، يشمل التعاون الصناعي الدولي نطاقا واسعا يضم التدفقات الاستثمارية عبر الحدود، ونقل التكنولوجيا، والتعاقد الدولي من الباطن، والترخيص، وأنشطة أكاديميات البحث، والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات. ويتمثل دور اليونيدو ومسؤوليتها في وضع الأسس لزيادة التعاون الدولي في ميدان الصناعة.

٩٦ - ويزداد الاعتراف بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا متداخلان تداخلا وثيقا وان استيعابهما الفعال يتوقف على شروط أساسية مماثلة. فتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا لا ينبغي أن ينظر إليها فقط من حيث العقود الفردية وإنما أيضا من حيث إيجاد قدرة وطنية على الوصول إلى هذه التدفقات واستخدامها استخداما فعالا قصد ضمان استفادة كل الأطراف المعنية. وينبغي النظر إلى كل من إيجاد مناخ استثماري مؤات واستحداث استثمارات محلية مضاهية وإنشاء هياكل أساسية مناسبة من أجل استخدام التكنولوجيا في الصناعة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية ذاتها.

٩٧ - ويتركز دور اليونيدو أكثر فأكثر، في الظروف الصناعية المتغيرة في الوقت الحالي، على إنشاء شراكات عالمية لدعم الجهود التعاونية بين البلدان التي لها مصالح و/أو تجارب و/أو موارد تكمل بعضها البعض. وتعمل المؤسسات الصناعية وذات الصلة بالصناعة، بما فيها وبشكل متزايد مؤسسات القطاع الخاص، كوسائل فعالة لتعزيز هذه الشراكات التي كثيرا ما تحدث في سياقات قطاعات فرعية محددة.

خدمات اليونيدو

٩٨ - إن الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسي في التعاون الصناعي الدولي، وتواصل اليونيدو عرض برنامج متكامل لترويج الاستثمار لدعم هذه العملية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا البرنامج ما يلي: رصد وتقييم الاتجاهات الوثيقة الصلة بالتدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإعداد أدلة استثمارية خاصة ببلدان محددة بشأن القوانين والهياكل الأساسية والإجراءات والحوافز ذات الصلة وهلم جرا؛ والمساندة النشيطة على استبانة المشاريع الاستثمارية وإعدادها وتقييمها وترويجها قصد إنشاء ملف من المشاريع الاستثمارية المجدية والقابلة للتمويل مصرفيا لترويجها فيما بعد؛ وإنشاء وكالات وطنية لترويج الاستثمار وتعزيزها وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن السياسات الملائمة؛ وتنظيم محافل استثمارية وأسواق ومعارض استثمارية ("اينفسمارتي") (كوسيلة لالتقاء أصحاب المشاريع المحلية بالشركاء الأجانب)؛ ومتابعة وتيسير الاتفاقات المتعلقة بالاستثمارات والأعمال التجارية، وذلك، في جملة أمور، من خلال دراسات الجدوى، في إطار مرفق لإكمال المشاريع. وسوف يكون نظام اليونيدو العالمي المتعلق بخدمات شبكة الاستثمار العالمية الآلية المؤسسية الأساسية لترويج الاستثمار، ومن المتوخى زيادة توسيعها بواسطة مكاتب إضافية لخدمات ترويج الاستثمار. وفي الوقت الحالي، تتولى اليونيدو تشغيل ١٢ مكتبا لخدمات ترويج الاستثمار في ١٢ بلدا مختلفا. وتوجد هذه المكاتب في اثينا وباريس وبيجينغ وزيورخ وسيول وطوكيو وفيينا وكولونيا وموسكو وميلانو ووارسو وواشنطن عاصمة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مؤخرا مبادرتان تقوم بهما اليونيدو لترويج الاستثمار مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (يونيدور المملكة المتحدة، مبادرة ترويج الاستثمار) ومع استراليا (خدمة ترويج التجارة والاستثمار، المدعمة بمكاتب في كانبرا وملبورن وسيدني). ومن المخطط إقامة مكاتب أخرى لخدمة ترويج الاستثمار ومبادرة ترويج الاستثمار في هونغ كونغ واسبانيا والبرتغال في المستقبل القريب.

٩٩ - وسوف تركز اليونيدو خدماتها لترويج الاستثمار، في المقام الأول، على المستثمرين المتوسطي الحجم. وليست هناك أدلة كثيرة على تزايد الأهمية النسبية لهؤلاء المستثمرين فحسب، بل انهم أيضا في أمس الحاجة إلى خدمات الدعم نظرا لخبرتهم الفنية المحدودة في الأسواق الأجنبية، ونظرا لنفورهم من المجازفات الكبرى مقارنة بالشركات عبر الوطنية الكبرى. والمستثمرون المتوسطو الحجم هم أيضا الذين يولون قيمة خاصة لحياد اليونيدو بوصفها مستشارا ووسيطا محايدا. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر اتباع النهج الناجح المتمثل في ترويج الاستثمار في قطاعات فرعية محددة وكذلك في مناطق خاصة داخل بلد معين - مع التركيز، عند الإمكان، على أقل المناطق نموا - وسيتم توسيع نطاق هذا النهج. وسوف تلقى المسائل البيئية ذات الصلة بالاستثمار اهتماما خاصا.

١٠٠ - وفي مجال التعاون الدولي على نقل التكنولوجيا، سوف تولي اليونيدو أولوية لمسألة دعم إيجاد واستغلال القدرات الإعلامية ذات الصلة. ويستلزم هذا الأمر توفير المعلومات ذاتها، وذلك أساسا من خلال مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ونظام تبادل المعلومات التكنولوجية؛ وإنشاء وتطوير آليات المعلومات التكنولوجية الوطنية؛ ووصلها بشبكات اليونيدو الدولية. وعلاوة على ذلك سوف ترصد وتدرس الاتجاهات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا مع التركيز بوجه خاص على أشكال ابتكارية مثل ترتيبات

البناء والتشغيل والنقل والتحالفات الاستراتيجية، وسوف تتلقى البلدان النامية الدعم لتطبيقها على نحو مفيد. وفي هذا السياق، سيولى دعم خاص لتعزيز القدرة المؤسسية المحلية على تقديم الخبرة والخدمات الاستشارية فضلا عن البرامج التدريبية في مجال اختيار التكنولوجيا وتقييمها وحيازتها والتفاوض بشأنها. وسوف تسدى المشورة إلى الحكومات في مجال تنفيذ التدابير القانونية والمؤسسية الملائمة لتيسير تدفقات التكنولوجيا وسوف تطبق برامج محددة مثل أسواق ومعارض التكنولوجيا ("تكمارتي") لترويجها.

١٠١ - ومع أن اليونيدو هي واحدة من عدة مؤسسات تروج الاستثمار لصالح البلدان النامية، فإنها المؤسسة الوحيدة التي لها خلفية متينة في مجالي التنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا. وهكذا، ستركز اليونيدو على ربط الاستثمار بتطوير التكنولوجيا وزيادة القدرات التكنولوجية من خلال ترويج سياسات استثمارية وتكنولوجية متكاملة. واستنادا إلى الظروف المحددة السائدة في بلدان مختلفة، سوف تصمم اليونيدو، مجموعات متكاملة من الخدمات لكي تنفذ في إطار مبادرة تتعلق بالشراكة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمؤسسات والشركات الصناعية.

١٠٢ - وعلى وجه التحديد، سوف يجري ترويج التعاون الدولي من خلال مراكز دولية وإقليمية وترتيبات تتعلق بالعمل في شبكات تحت رعاية هيئات مثل المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا الرفيعة، مع التأكيد بشكل خاص على بناء القدرة الطويلة الأجل في مجال التكنولوجيات الجديدة العامة والمشتركة بين القطاعات.

١٠٣ - ويجري أيضا التشجيع على إبرام اتفاقات تعاون بين المؤسسات المتصلة بالصناعة والجمعيات الصناعية في مختلف الدول الأعضاء، وذلك بهدف وضع ترتيبات تتعلق بالتوأمة وشبكات متعددة الأطراف. ويمكن أن تكون هذه الترتيبات والشبكات بمثابة أطر شاملة لترويج مخططات ابتكارية بشأن التعاون فيما بين المناطق الذي يشمل نطاقا واسعا من التعاون الاستثماري والتكنولوجي على مستويات السياسات والمؤسسات والمؤسسات الصناعية.

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

١٠٤ - إن آلية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كانت، بصفة عامة، موضع اهتمام متزايد. وقد اعترف حاليا بأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يكون فعالا بقدر أكبر إذا استند إلى مبادرات اتخذتها البلدان النامية ومؤسساتها على أن تحدد احتياجات وقدرات الشركاء بوضوح. وثمة فرصة هامة متاحة نتيجة للدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية من البلدان النامية في التسعينات. ويمكن أن تحفز المساعدة الخارجية في ميدان الصناعة الفرص التي تتيحها تلك المجموعات وتمكنها من استفادة بعضها من خبرة بعض ومن الاستفادة من إمكانية تحقق وفورات الانتاج الكبير وتكامل الإنتاج المنتظر من هذه المجموعات.

١٠٥ - وداخل اليونيدو، يؤكد وضع وظيفة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في شعبة ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، ولا سيما صلتها بدائرة التعاون والاستشارات الدولية على الدور الترويجي الذي تؤديه وعلى مهمتها المنصبة على السعي لإيجاد فرص عملية للتعاون الصناعي الفعال وذو المغذى فيما بين البلدان النامية. ويعكس أيضا التحرك نحو استكشاف إمكانية التعاون الكامل المتأصلة في القطاع الخاص.

١٠٦ - وعلى الرغم من أن ترويج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يرتبط بالتحديد بهدف التعاون الصناعي الدولي، فهو ليس قاصرا على قضايا الاستثمار والتكنولوجيا ويحظى باهتمام خاص داخل جميع برامج اليونيدو ذات الصلة. ويشمل الترويج جملة أمور منها: تعزيز الهيكل الأساسي المؤسسي لأنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على جميع المستويات؛ وإيجاد آليات مناسبة مثل مراكز التدريب والخبرة التكنولوجية والشبكات وحلقات العمل؛ والنظر في أبعاد التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في إطار تخطيط خدمات اليونيدو؛ والاستعانة بشكل متزايد بالخبراء والخدمات والمعدات من بلدان نامية في مشاريع التعاون التقني التي تنفذها اليونيدو. واستجابة للقرار الذي اتخذه المؤتمر العام لليونيدو GC.5/Res.10، فإن اليونيدو تتصدى أساسا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي وتسعى إلى إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية القائمة. وينصب التركيز على تحديد الشروط المسبقة اللازمة لنجاح خطط التعاون الصناعي بين البلدان النامية فضلا عن تحليل إمكانية تكرارها. وتتيح اليونيدو منبرا لتبادل هذه الخبرات بين المجموعات دون الإقليمية في نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة.

١٠٧ - وهكذا فقد تلقت أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الكثير من التحفيز خلال عام ١٩٩٣ من عدة برامج لليونيدو. فعلى سبيل المثال، اشتمل البرنامج المتكامل لترويج الاستثمار لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي افريقيا وجنوبها على أنشطة تتعلق باستبانة مشاريع الاستثمار وإعدادها وعرضها وترويجها، بهدف تعزيز التعاون الصناعي ضمن هذه المنطقة الفرعية بالتعاون مع شركاء أجانب محتملين من بلدان صناعية وبلدان نامية أخرى.

١٠٨ - وبالمثل، فقد كان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أيضا من المكونات الهامة لملتقيات ترويج الاستثمار التي عقدت في مناطق آسيا والمحيط الهادئ وافريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتم إضافة إلى ذلك، تنظيم حلقتي عمل في إطار التحضير لملتقيات عن الاستثمار ستعقد في عام ١٩٩٤ للبلدان العربية وكذلك للبلدان المطلة على البحر الأسود. وعقدت اليونيدو في ياوندي بالكاميرون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ملتقى للمستثمرين لوسط افريقيا نظم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومركز تطوير الصناعة. وقد اشترك في هذا الملتقى مستثمرون محتملون من البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا مما أضفى على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية طابعا متميزا للغاية. وعموما يعتبر ترويج الاستثمار أحد ميادين النمو بالنسبة لليونيدو ومستقبلا في وقت تركز فيه على الاتجاه المتزايد للاستثمارات بين البلدان النامية، ولاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا.

١٠٩ - وينهمك مكتب خدمات ترويج الاستثمار في سيول، بجمهورية كوريا، وكذلك مركز اليونيدو للتعاون الصناعي الدولي في بيجينغ، في أنشطة داخلية وخارجية لترويج الاستثمارات. ونجح مكتب سيول في تعبئة الأموال للاستثمار في بلدان نامية أخرى، وخصوصا في جنوب شرق آسيا، في حين كان مركز بيجينغ يهتم بدرجة أكبر بالاستثمار الداخلي، واجتذب في بعض الحالات موارد، حتى من بلدان نامية، وفي المقام الأول من جنوب شرق آسيا أيضا.

١١٠ - واصلت اليونيدو من خلال شبكة نظام تبادل المعلومات التكنولوجية تشجيع التعاون بين مؤسسات البحث والتنمية بخصوص نقل التكنولوجيا وتطويعها وتطويرها واستخدامها. وضمت الأنشطة النوعية الجديرة بالتنويه في عام ١٩٩٣: الاستعانة بخبراء من بلدان نامية مثل الأرجنتين وباكستان والسنغال والفلبين ومصر ونيجيريا والهند وهنغاريا للمساعدة في برنامج اليونيدو لبناء القدرات كمحاضرين واختصاصيين أو خبراء في التدريب؛ وتدريب عدد مختار من موظفين نيجيريين في الهند على تطويع أشكال من التكنولوجيا للظروف المحلية السائدة؛ وفي ترتيب زيارة دراسية لموظفين على مستوى عال من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى مؤسسات نقل التكنولوجيا في البرازيل والفلبين ومصر ونيجيريا والهند؛ وفي عقد اجتماع للخبراء بشأن الاتجاهات في نقل التكنولوجيا لاستعراض الوضع العالمي الراهن بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيدين الوطني والدولي.

١١١ - ويهدف عدد من الأنشطة التي نفذت في الآونة الأخيرة والأنشطة الأخرى الجارية إلى تعزيز جوانب مصادر المعلومات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك إناطة قاعدة البيانات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات) بقسم المعلومات الصناعية بوصف ذلك امتدادا منطقيا لعمله في مجال المعلومات الذي يقوم به لدعم التعاون بين بلدان الجنوب. ومن أجل زيادة تدفق المعلومات داخل البلدان الافريقية ومنها وإليها، بما في ذلك إمكانيات إنشاء شبكات وطنية ودون إقليمية لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية، مع وصل هذه الشبكات بنظم المعلومات الدولية، يجري تنفيذ مشروع يتعلق بإنشاء شبكة معلومات صناعية وتكنولوجية خاصة بافريقيا وتابعة لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية. ويشمل المشروع إعداد تقرير تقييمي يغطي ١٠ بلدان افريقية (جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا والكاميرون وكينيا ومصر ونيجيريا). كما تساهم اليونيدو، من خلال تعاونها مع صندوق التضامن والتنمية الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي لغرب افريقيا، في إنشاء جهة وصل دون إقليمية لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية لكي تخدم الدول السبع الأعضاء في الصندوق المذكور.

١١٢ - ويولي برنامج اليونيدو للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية اهتماما خاصا إلى تطوير البرامج الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية. وقد تواصلت الجهود لزيادة الدعم المقدم من أجل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بحيث يشمل تعاون المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية، وكذلك اللجان الإقليمية. وقد تم على سبيل المثال، صوغ برنامج إقليمي لتنمية وتطوير الصناعات المعدنية ذات العلاقة بالزراعة في بلدان مختارة من بين أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ بتعاون وثيق

مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. واستمر التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار الشبكة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بمبيدات الآفات. وفي عام ١٩٩٣، نفذت عدة برامج تدريب إقليمية، منها التي وفرتها الهند إلى بلدان آسيوية أخرى وتتعلق بمبيدات الآفات غير الضارة بالبيئة، والتي وفرتها الفلبين وجمهورية كوريا وتتعلق بمراقبة النوعية في مبيدات الآفات. وثمة أنشطة أحدث عهدا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية نفذت في إطار الشبكة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بمبيدات الآفات منها حلقتا العمل اللتان نظمتا في ماليزيا بشأن التكنولوجيا التطبيقية لمبيدات الآفات وفي جمهورية كوريا بشأن الشوائب في مواد مبيدات الآفات التي بلغت درجة النقاوة التقنية.

واو - اعتبارات خاصة

١ - إشراك المرأة في التنمية الصناعية

المسألة المطروحة

١١٣ - لابد لأية سياسات وتدابير تتناول مسألة تطوير قطاع الصناعة التحويلية من أن تأخذ في الاعتبار الدور الحاسم الذي تضطلع به اليد العاملة والمقاولة الصناعية النسائية في تحقيق التقدم الاقتصادي والصناعي وتحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية. وثمة أدلة كافية على أن مشاركة المرأة في القطاع الصناعي الرسمي ما انفكت تفضي إلى بلوغ مستويات عليا لمؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

١١٤ - وبالرغم من المساهمة الكبرى التي ما فتئت المرأة تقوم بها في مجال التصنيع، فإن مشاركتها كانت ولا تزال قائمة على أساس غير متكافئ وقد تميزت بتجزئة "رأسية" و "أفقية": فمشاركة النساء ما زالت تحصر في نطاق ضيق من فروع التصنيع، وهن محتشدات بنسبة مفرطة في وظائف الانتاج التي تتطلب مهارة قليلة والتي توجد في أسفل السلم الهرمي الوظيفي.

١١٥ - وهذا النمط للمشاركة النسائية في الاقتصاد والتصنيع ناتج أيضا عن عوامل اجتماعية - ثقافية تؤثر في وضعية المرأة في المجتمع والاقتصاد بوجه عام. فهذه العوامل تدل على وجود قيود سببها الميز الجنسي. ويتمثل الهدف الإجمالي للفترة التي تشملها الخطة في زيادة مساهمة المرأة في عملية تصنيع البلدان النامية، بما في ذلك تمكينها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في عملية اتخاذ القرارات الصناعية وفي الاستفادة من التنمية. ويتمثل الدافع الأساسي للبرنامج في مساعدة المرأة على مواجهة تحديات إعادة الهيكلة الصناعية والتغير التكنولوجي والاصلاحات الاقتصادية التي تمر بها بلدان عديدة.

خدمات اليونيدو

١١٦ - أطلق مصطلح "الإدماج في المجرى الرئيسي" على النهج الذي اعتمد داخل اليونيدو وفي منظومة الأمم المتحدة ككل للتشجيع على إشراك المرأة في عملية التنمية. وسوف يتركز الاهتمام على الاعتراف

بأن المرأة جزء لا يتجزأ من الفئة التي تستهدفها أنشطة اليونيدو بتمكينها من الاستفادة بالتساوي مع الرجل. غير أن البرامج والخدمات التي تستهدف المرأة بالتحديد ستظل ضرورية قصد معالجة القيود المحددة التي تمنع المرأة من المشاركة في "المجرى الرئيسي" للتنمية.

١١٧ - وتركز خدمات اليونيدو على إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم توصيات محددة إلى الحكومات بهدف ايجاد بيئة من السياسات المؤدية إلى مشاركة المرأة في الصناعة بإزالة الحواجز الموجودة في السياسات القانونية والمؤسسية التي تعترضها. وفي الوقت ذاته، تقدم توصيات إلى الصناعة والمؤسسات الصناعية تشجعها على إيلاء مزيد من الاهتمام لامكانيات المرأة في مجال التنمية الصناعية، في حين تسدي المشورة بشأن تحسين وتنويع فرص العمل. فعلى سبيل المثال تساعد اليونيدو رابطة المقاولة الصناعية النسائية في نيبال في تقديم مجموعة شاملة من الخدمات لهؤلاء النساء تشمل تكنولوجيا الانتاج ومراقبة الجودة والتسويق. وبالمثل، وضع برنامج تدريبي خاص من أجل النساء العاملات في المقاولة الصناعية في صناعات تجهيز الأغذية ويجري تنفيذه في عدد من البلدان الافريقية وبلدان أمريكا الوسطى.

١١٨ - وتبذل كل وحدات اليونيدو المعنية جهودا خاصة للحصول على بيانات مصنفة حسب الجنس ولتعميمها. وسوف تستحدث مؤشرات تبرز العلاقات بين الجنسين لجمع هذه البيانات، وخاصة البيانات عن التعيين في وظائف صناعية حسب مستوى المهارات والفئة الوظيفية. وسوف توفر الدراسات التصنيفية الإقليمية الجارية بشأن أنماط مشاركة النساء في التصنيع مصدرا هاما لهذه البيانات وسوف تستخدم في أنشطة اليونيدو التشغيلية.

١١٩ - وينصب اهتمام قوي على درس المسائل المتصلة بالجنس في إدارة خدمات اليونيدو منذ مرحلة الفرز حتى مرحلة التقييم. وفضلا عن ذلك، وبالاستناد إلى تقييم للقطاعات الفرعية الصناعية التي لها صلة بالمرأة خصيصا، يدرس دورها بالتحديد في الأنشطة المتصلة بتنمية الموارد البشرية والصناعات الزراعية وترويج الصناعات الصغيرة والبرامج المتعلقة بالطاقة والبيئة.

١٢٠ - وتكرس اليونيدو اهتمامها، في أنشطتها المتعلقة بالدراسات والبحوث، لدور المرأة ضمن قاعدة الموارد البشرية للبلدان ورصد الأثر الذي يلحق بالمرأة من جراء التكنولوجيات الجديدة وإعادة الهيكلة الصناعية والتغيرات المترتبة على ذلك والتي تطرأ على متطلبات المهارة. فعلى سبيل المثال، فإن تخطيط الموارد البشرية القائم على الدراسات التي تجرى بشأن اتجاهات التوظيف الناشئة وتطوير التكنولوجيا سييسر تصميم برامج تعليمية وتدريبية وأنواع أخرى من أنشطة التعاون التقني.

١٢١ - ويستمر التنسيق الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة وعلى المستويين الوطني والدولي فيما يتعلق بمسألة المرأة في الصناعة خاصة فيما يتصل بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي من المزمع عقده في بيجينغ، في عام ١٩٩٥ ومخطط العمل الذي من المتوقع أن ينبثق من المؤتمر المذكور.

٢ - تنمية القطاع الخاص

المسألة المطروحة

١٢٢ - ظهر على المسرح العالمي في السنوات الأخيرة اتجاه قوي لدى القطاع الخاص بوجه عام والصناعة الخاصة بوجه خاص نحو الاضطلاع بدور متنام، وقيادي بالفعل، في مجال التنمية الاقتصادية والصناعية. وقد انتقلت حكومات عديدة - تحررت من وهم ديناميات النمو المحدود الذي تولده التنمية الصناعية بقيادة القطاع العام - إلى تحفيز المبادرة الخاصة عن طريق برامج بعيدة المدى لإزالة القيود التنظيمية. وفي جهود إعادة الهيكلة، جرى الاعتماد بشكل متزايد على قوى السوق ضمن إطار بيئة تتضمن منافسة أقوى في أسواق المنتجات النهائية وأسواق العمل والأسواق المالية. وكجزء من تلك العملية، انخفضت بشكل عام الحماية من الواردات وأزيلت قيود عديدة مفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٣ - وفي هذا السياق، نالت مسألة تخصيص مؤسسات القطاع العام عناية متزايدة ولا سيما منذ أواسط الثمانينات. وقد نشأت الحاجة إلى مثل هذا التعديل في التوجه عن استياء عام من أداء مؤسسات القطاع العام التي قدر في أوائل الثمانينات أنها مسؤولة عن تكوين أكثر من ربع رأس المال الثابت الإجمالي في جميع البلدان النامية. وقام عدد كبير من البلدان النامية، التي دفعتها بصورة أولية الحاجة إلى تقليل العبء المالي الذي ألقته مؤسسات القطاع العام غير الكفؤة والمولدة للخسارة على عاتق الميزانيات الوطنية، بالاضطلاع ببرامج تخصيص وسياسات تختلف في نطاقها ووتيرتها وطرقها ونتائجها.

١٢٤ - بيد أن برامج التخصيص التي كانت طموحة في بعض الأحيان لم تتحقق إلا إلى مدى محدود فحسب. وعلاوة على ذلك، فإن انتقال الملكية بحد ذاته لا يضمن زيادة الكفاءة أو القدرة على المنافسة. ولكي تحقق عملية التخصيص أهدافها ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع تعزيز قوى السوق من خلال تحركات مصممة بعناية لإزالة القيود التنظيمية واتخاذ تدابير للتحرر وإعادة هيكلة المؤسسات وتجديد الاستثمارات.

خدمات اليونيدو

١٢٥ - ينطوي الدور القيادي الذي تضطلع به الصناعة الخاصة في معظم البلدان النامية والتحول إلى مثل هذه الهياكل في غيرها على آثار متعددة بالنسبة للتعاون الصناعي الدولي. ومن الواضح أنه يجب توجيه خدمات اليونيدو أيضا نحو الصناعة الخاصة بقدر متزايد. وتتداخل معظم أنشطة اليونيدو الداعمة للصناعة الخاصة بالخدمات المقدمة في إطار الأهداف الإنمائية المختلفة، وهو ما يظهر بوضوح أكبر في بعض الحالات مثل ترويج الاستثمار، وبوضوح أقل في بعضها الآخر. والغالبية العظمى من خدمات اليونيدو تفيد القطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ناحية تحسين بيئة العمل العامة، ومباشرة الحوار بشأن السياسات الصناعية، وتعزيز مؤسسات الدعم، وتوفير المعلومات ومدخلات البحوث، وتقديم التدريب التقني والإداري. وفي تنفيذ المشاريع أيضا، يؤخذ حوالي ٥٠ في المائة من خبراء اليونيدو من القطاع الخاص كما أن غالبية العقود المتعلقة بشراء المعدات تمنح لشركات القطاع الخاص، وبصورة متزايدة من البلدان النامية.

١٢٦ - وستواصل اليونيدو توفير المدخلات التحليلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسة العامة للحكومات التي باشرت تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الصناعة الخاصة. وستنطوي هذه الخدمات على كل من المشورة العامة بشأن السياسات الصناعية المساعدة والأطر المؤسسية وكذلك دعما محددا لبرامج التخصيص، بما في ذلك الدعم التقني والإداري المقدم بهدف ضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لعمليات التخصيص. وفي هذا السياق، سوف تعتمد اليونيدو على خبرتها القطاعية القوية وتضع استراتيجيات لتعزيز القطاع الخاص تتعلق كذلك بقطاعات فرعية صناعية محددة.

١٢٧ - وعلى العموم، يتوقع أن تقوم الصناعة الخاصة بدور متعاظم في المستقبل بوصفها نظيرا ومستفيدا على السواء في مجال المشاريع. وبغية تحفيز التأثيرات المضاعفة، يفترض سلفا وجود تنظيم وتمثيل فعال للصناعة الخاصة. وستقوم اليونيدو، وخاصة في العديد من أقل البلدان نموا حيث كثيرا ما تكون مثل هذه المؤسسات غير قائمة أو قاصرة في أدائها، بتعزيز الرابطات الصناعية من قبيل غرف التجارة والصناعة عن طريق المشورة الخبيرية وكذلك عن طريق تعزيز الشراكات الدولية ذات الصلة. وستستطيع الرابطات الصناعية الكفؤة أن تؤدي، في جملة أمور، المهام التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الشركات الأعضاء؛

(ب) العمل كممثلة للصناعة الخاصة في الحوار المتعلق بالسياسة العامة والمفاوضات مع الحكومة؛

(ج) العمل كنظير فيما يتعلق بالتعاون التقني والبرامج الترويجية الأخرى.

ولذلك فإن العديد من البلاد يواجه، بشكل ما، التحدي المتعلق بوجوب قيامها أولا بخلق الظروف المؤسسية التي يمكن بالتالي تقديم الخدمات فيها إلى الصناعات الخاصة: وهذا مجال تركيز رئيسي في الدعم الذي توفره اليونيدو.

رابعا - الاحتمالات: دور منظومة الأمم المتحدة

١٢٨ - يواجه المجتمع العالمي تحديا يتمثل في مواصلة وتعزيز التعاون الصناعي الدولي في وقت يتسم بقدر كبير من عدم اليقين ويشهد تحولا جذريا. فقد تميز عقد التسعينات بأحداث سياسية تاريخية جرت بصورة متتالية وسريعة، بما فيها، في جملة أمور، الاضطرابات السياسية التي وقعت في أوروبا الوسطى والشرقية، واتفاق السلام في الشرق الأوسط، والغاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وانتشار المنازعات الاقليمية على نطاق واسع، وما ترتب على هذه المنازعات من مشاكل فيما يتعلق باللاجئين وحفظ السلم. كذلك شهد الواقع الاقتصاد العالمي تغيرات بعيدة المدى، منها بصفة خاصة التحول الذي شهدته الاقتصادات الاشتراكية، وبروز كتل تجارية اقليمية، واختتام جولة أورغواي لمجموعة "غات"، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، للتعجيل بعملية إضفاء الطابع العالمي على الاستثمار الصناعي والانتاج والتجارة بقيادة القطاع الخاص.

١٢٩ - ويقتضي الأمر رصد ما لهذه التغيرات الاقتصادية البعيدة المدى من آثار على احتمالات التنمية الصناعية في البلدان النامية وتحليلها وتوجيه دفتها بعناية. وهو ما يسلتزم التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى. وكلما شهد العالم تغيرات أسرع، صارت للحاجة إلى التعاون الدولي - في مجال التنمية الصناعية وغيرها - أهمية حاسمة أكثر من ذي قبل.

١٣٠ - ومما لا شك فيه أنه مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة سوف تضطلع بمهمة لها أهميتها الخاصة في اطار النظام العام للتعاون الصناعي الدولي، وذلك باسداء المشورة الموضوعية ومد يد التعاون المالي والتقني غير المشروط إلى الدول الأعضاء. وسوف تشترك هذه المؤسسات كذلك بشكل متزايد في ربط أنشطة صنع السلم وصيانة السلم بالدعم الانمائي، كما في حالات إعادة التعمير والمساعدة من أجل الانعاش في الفترات التي تعقب تسوية المنازعات مباشرة. وأهم من ذلك، لابد لهذه المؤسسات من معالجة دور التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في منع المنازعات. وثمة ما يكفي من الأدلة على أن أنماط التنمية الاقتصادية التي تتسم بالعدالة والانصاف تعد أهم عنصر في منع الاضطرابات الاجتماعية والمنازعات التي تنطوي على العنف، وهي منازعات تنشأ بقدر متزايد على الدوام من تصور بعض الفئات المتضررة من السكان أنه يجري تهميشها ونسيانها. وكذلك فإن هذا العدد المتزايد من القضايا العالمية الحقيقية - التي تتجسد فوق كل شيء في التهديدات البيئية التي تؤثر على الكوكب بأسره - تقتضي اعتماد نهج عالمية يمكن استحداثها على أفضل وجه داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٣١ - إن استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه التحديات تتطلب اعتماد إطار موحد للعمل. ففي الغالب الأعم كان يوجد فيما مضى اتجاه لقبول تقسيم ضمني للعمل، تقوم بموجبه بعض الوكالات بتنفيذ واجبات اقتصادية ومالية بينما تكون الوكالات الأخرى مسؤولة عن إضافة "اللمسة الاجتماعية". غير أن الحالة الراهنة تجعل أن من الواضح تماما أنه ينبغي القيام بأكثر من التنسيق السابق للبرامج الموضوعة سلفا في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وتوجد رؤية مشتركة ونهج موحد وأهداف متفق عليها توحّد مؤسسات بريتون وودس ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢ - إن اليونيدو على استعداد لتقديم مساهمتها؛ فلقد قامت باعادة تحديد أهدافها وأولوياتها وبرامجها، بصيغتها الواردة في هذا التقرير. كذلك قامت اليونيدو بعمليات بإدخال تغييرات أساسية في هيكلها التنظيمي وهيكل موظفيها بحيث صارت منظمة أنحف وأقل اتساما بالطابع الهرمي وأكثر تركيزا. وخلال السنوات المقبلة، سوف تقدم اليونيدو كل الدعم اللازم لتنفيذ النموذج الانمائي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ألا وهو التنمية البشرية المتواصلة، التي ينبغي أن تشكل التنمية الصناعية فيها دعامة حيوية وبعدا برنامجيا أساسيا باستمرار. وفي هذا السياق، لابد من كفالة تقسيم واضح للعمل بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي بوصفه وكالة تمويلية أساسية واليونيدو (وكذلك الوكالات المتخصصة الأخرى) بوصفها وكالة تنفيذية فنية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار أولا، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) المواد القانونية الدولية، المجلد ٢٦، رقم ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، صفحة ١٥٥٠.

التذييل

إعلان ياوندي

إن المؤتمر العام،

يعتمد الإعلان التالي:

نحن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

وقد اجتمعنا في ياوندي في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لحضور الدورة الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛

وقد نظرنا في التحديات والفرص الناجمة عن التغييرات الحديثة التي شهدها الوضع العالمي ولا سيما الاتجاهات القوية نحو رفع القيود التنظيمية ونحو إعادة الهيكلة والتي تتطلب ردود فعل مناسبة في مجال التنمية الصناعية،

وقد استنتجنا بأن اليونيدو في حاجة ملحة إلى تحسين قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتوافرة،

١ - نوافق بالاجماع على برنامج إصلاح بعيد المدى يمكن المنظمة من أن تحقق أهدافها على نحو أفضل وأن تعزز الدور الذي تؤديه كوكالة تنسيق مركزية داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تشجيع التصنيع في البلدان النامية؛

٢ - ونؤكد بأن اليونيدو بعد إصلاحها ينبغي أن ترسخ أثر أنشطتها وتضمن زيادة الاقتصاد والكفاءة وتحسن نوعية برامجها وأدائها وتستجيب بمزيد من الفعالية للطلبات المحددة للدول الأعضاء؛

٣ - ونقدر في هذا الصدد تصميم المدير العام على أحداث تغييرات رئيسية في إدارة اليونيدو وهيكلها، بما في ذلك وضع تدابير محسنة للإدارة والتقييم استنادا إلى مبادئ التوازن والكفاءة، ونشجعه على المضي قدما في هذه المهمة؛

٤ - ونؤكد مجددا أن الوسائل الرئيسية لبلوغ هدف اليونيدو المتوخى منه تحقيق تنمية صناعية مستدامة بيئيا وعادلة لا تزال تتمثل في ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وخلق بيئة مؤاتية، وطنيا ودوليا، للنمو والقدرة التنافسية في المجال الصناعي؛

٥ - ونشدد على أنه ينبغي لليونيدو أن:

(أ) تولى عناية خاصة لتصنيع أقل البلدا نموا، التي تواجه قيودا خاصة فيما يتعلق بمواردها وهياكلها الأساسية؛

(ب) تعطى أولوية عالية لتصنيع افريقيا ولتحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا؛

(ج) تعزز قدراتها على تشجيع إعادة هيكلة الصناعات واستصلاحها وخوصصتها، بما في ذلك صناعات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، دون المساس باحتياجات البلدان النامية؛

(د) تكثف كذلك جهودها الرامية إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وزيادة مشاركة المرأة في التصنيع، وإلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) تواصل تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى ومؤسسات التمويل، ولا سيما بغرض حشد موارد إضافية من أجل التنمية الصناعية؛

٦ - ونعلن بموجب هذا التزامنا، في ضوء ما سبق، بتجديد دعمنا السياسي والمالي لليونيدو بعد تنشيطها وندعو الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تفعل ذلك، والمجتمع الدولي، إلى توفير موارد إضافية لدعم اليونيدو بعد إصلاحها، مساهمة بذلك في زيادة أثر أنشطة المنظمة في البلدان المستفيدة.

الجلسة العامة الثامنة
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

- - - - -